الأمم المتحدة

A/72/684–E/2018/7

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧–٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير، المتمحور حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في إطار متابعة تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع“ (A/72/124-E/2018/3)[أ]. ويستجيب التقرير للولايات، المقرر إنجازها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الواردة في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ الصادر بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي دعت فيه الجمعية تحديدا إلى وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة للعمل الجماعي من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومقترح شامل بشأن إدخال مزيد من التحسينات على نظام المنسقين المقيمين. وفي هذا السياق، يستفيض التقرير في مناقشة المقترحات المطروحة في حزيران/يونيه، ويحدد التغييرات الرئيسية اللازمة لضمان توفير الدعم لخطة عام ٢٠٣٠ بدرجة أكبر من الاتساق والمساءلة والفعالية.

220118 180118 17-23101 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتحدد الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، التي أعدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المسار الذي ستتبعه المنظومة لكي يتسنى لها أن تعمل بطريقة تعاونية تستفيد فيها من نقاط القوة التي يتمتع بها كل كيان، من أجل التعجيل بمواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠ على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وستظل الوثيقة قابلة للتعديل، حيث ستتولى المجموعة الإنمائية تحديثها وتنفيذها بناء على المجموعة الكاملة من المقترحات الواردة في هذا التقرير وبناء على نظر الدول الأعضاء فيها.

ويستفيض التقرير في عرض الرؤية ومجموعة المقترحات الأولية التي عرضتهما بإيجاز في حزيران/يونيه ويقترح سبعة مجالات رئيسية للتحويل. وإذا أُخذت تلك المقترحات جملة واحدة، فسينشأ جيل جديد من الأفرقة القطرية التي يتمحور عملها حول إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للمساعدة الإنمائية ويقودها منسقون مقيمون يتسمون بالاستقلال والحياد ويتمتعون بالصلاحيات اللازمة. ويُقترح إيجاد نهج إقليمي مُنسّق ومُعاد تشكيله وهيكلته من أجل تقديم الدعم الكامل للعمل المضطلع به على أرض الواقع، إلى جانب توفير حيز متجدد للدول الأعضاء تقوم فيه بتوجيه العمل على نطاق المنظومة وضمان مزيد من الشفافية والمساءلة عن النتائج. وستُتخذ خطوات لتعزيز استجابة الأمم المتحدة المؤسسية والنهج المتبع على نطاق المنظومة في تأسيس الشراكات من أجل خطة عام ٢٠٣٠. ويُقترح أيضا وضع اتفاق تمويل يتيح تحسين نوعية الموارد وكميتها وإمكانية التنبؤ بها من أجل التعجيل بإعادة تنظيم المنظومة وتعزيز قدرتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع زيادة الشفافية والمساءلة عن النتائج.

وتعد خطة عام ٢٠٣٠ أجرأ إطار وضعناه للنهوض برفاه البشرية. وطموح هذه الخطة المتصاعد، لضمان السلام والازدهار للناس جميعا على كوكب ينعم بالصحة، يقتضي إدخال تغييرات مساوية له في الجرأة في شتى عناصر الأمم المتحدة. وقد كانت حتمية التغيير هذه هي محور القرار ٢٤٣/٧١. كما كانت القوة التوجيهية المحركة للرؤية ولمجموعة المقترحات الأولية اللتين طرحتهما لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويستطيع المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لإعطاء دفعة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخدمة شعوب العالم على نحو أفضل. ويعرض هذا التقرير مقترحات ملموسة للقيام بذلك.

وبعد أن مر عام على اتخاذ القرار ٢٤٣/٧١، أصبحنا أقرب من أي وقت مضى من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواكبة طموح خطة عام ٢٠٣٠. ويمنحنا ذلك فرصة فريدة، مصحوبة بمسؤولية مشتركة، ولا يمكننا ببساطة أن نفشل في انتهازها. ويتمحور هذا التقرير حول أداء واجبنا تجاه الناس الذين نخدمهم والحفاظ على التزامنا بأهدافنا المشتركة الطموحة، والاستفادة من تعهدنا الجماعي بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وهذا هو العهد الذي قطعناه على أنفسنا بأن نكفل مستقبلا مليئا بالكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة. ويمكننا معاً أن نحقق نتائج أفضل لصالح الناس الذين نخدمهم.

(أ) صدرت النسخة المحررة من التقرير في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ونُشرت النسخة المسبقة غير المحررة من التقرير في حزيران/يونيه ٢٠١٧، امتثالا للولايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: خطة عام ٢٠٣٠ هي الضرورة التي تحتم علينا التغيير ٥

ألف – إحداث التحول في الأمم المتحدة ٦

باء – إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ٦

ثانيا – الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة: مواءمة الدعم الجماعي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ..... ٩

ألف – كفالة مواءمة المنظومة بأكملها مع خطة عام ٢٠٣٠ ..... ١١

باء – توجيه العمل الاستراتيجي لتحقيق نتائج جماعية ١١

ثالثا – الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ١٢

ألف – أدوار ومسؤوليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عصر أهداف التنمية المستدامة ١٢

باء – إعادة النظر في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ١٣

جيم – إعادة النظر في تشكيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية داخل البلد ١٤

دال – الخدمات المشتركة لتسيير الأعمال ومهام المكاتب الخلفية ١٦

رابعا – تنشيط نظام المنسقين المقيمين: النزاهة والاستقلالية والتمكين ١٧

ألف – مواءمة المهارات والتوصيفات مع احتياجات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ١٨

باء – تعزيز القيادة والمساءلة ١٩

جيم – تحقيق الاستقلالية والحياد ٢١

دال – التمكين من تحقيق النتائج من خلال ترتيبات تمويل جديدة ٢٤

خامسا – نهج إقليمي مجدَّد ٢٦

ألف – النتائج التي أسفر عنها استعراض المهام والقدرات الإقليمية ٢٦

باء – تحسين الهياكل الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ٢٨

جيم – إعادة هيكلة أصول الأمم المتحدة الإقليمية في الأجل المتوسط ٢٩

سادسا – التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة ٢٩

ألف – تنشيط الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والآليات ذات الصلة به في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠

باء – تعزيز الإرشاد والرقابة التنفيذيين من خلال مجلس تنفيذي مشترك ٣١

جيم – إنشاء وظيفة تقييم مستقلة على نطاق المنظومة ٣٣

سابعا – الشراكة من أجل خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٣٥
ألف – شراكة عالمية من أجل خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٣٥
باء – الشراكات من أجل خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٣٥
ثامنا – اتفاق للتمويل ٣٧
ألف – الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق العوائد لخطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٣٨
باء – تعزيز آليات التمويل لإتاحة أداء الوظائف وتوفير القدرات الحيوية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية . ٣٩
تاسعا – الاستنتاجات ٤٢
ألف – الإعداد للتغيير ٤٢
باء – الولايات المطلوبة ٤٣

المرفق

الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ٤٥

أولا – مقدمة: خطة عام ٢٠٣٠ هي الضرورة التي تحتم علينا التغيير

١ – إن خطة عام ٢٠٣٠ هي أجرأ إطار وضعناه للنهوض برفاه البشرية. وما يحدو هذه الخطة من طموح متنامٍ، لضمان السلام والازدهار للناس جميعا على كوكب ينعم بالصحة، يقتضي إدخال تغييرات مساوية في الجرأة على صعيد شتى عناصر الأمم المتحدة. وقد كانت حتمية التغيير هذه هي محور قرار الجمعية العامة المرجعي ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما كانت القوة التوجيهية المحركة للرؤية ولمجموعة المقترحات الأولية اللتين طرحتُهما لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعرضتُهما على الدول الأعضاء في تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع“ (A/72/124-E/2018/3). ويستطيع المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لإعطاء دفعة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخدمة شعوب العالم على نحو أفضل. ويعرض هذا التقرير مقترحات ملموسة للقيام بذلك.

٢ – ومنذ حزيران/يونيه، أجرينا مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وفريق خبراء مرجعي وغير ذلك من أصحاب المصلحة من أجل الاستماع إلى جميع وجهات النظر. وكلفنا أيضا خبراء تحليليين داخليين وخارجيين بإعداد وثائق تحليلية تستعرض جميع المسائل بالتفصيل. وساعد هذا التواصل والتحليل على تطوير مجموعة أفكاري السابقة.

٣ – وتحقق خطة عام ٢٠٣٠ التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، لذلك فهي تعد بمثابة دليل إرشادي لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتقوم هذه الخطة على مبادئ حقوق الإنسان وتسلط الضوء على أهمية تعزيز المؤسسات والحوكمة. ومن خلال التعهد بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن هذه الخطة تركز على النساء والفتيات والشباب والمعاقين والسكان الأصليين وباقي المجموعات الضعيفة التي لا تزال ترى إمكاناتها مُعطّلة بسبب الفقر والإقصاء. ولئن كانت هذه الخطة عالمية النطاق، فهي تقر بالمسؤولية الرئيسية لكل بلد عن تنميته المستدامة. وفي الوقت نفسه، تدعو الخطة إلى اتخاذ إجراءات جماعية على نطاق غير مسبوق.

٤ – وخطة عام ٢٠٣٠ هي الضرورة التي تُحتّم علينا التغيير. فتحقيق النقلة النوعية التي تتجلى في هذه الخطة يتطلب إحداث تعديلات كبيرة في مجموعات المهارات والقيادة وآليات التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتعين علينا أن نواصل جهودنا على أساس ثلاثة مبادئ رئيسية وهي تعزيز المسؤولية الوطنية؛ ووضع استجابات مناسبة للسياقات القُطرية؛ وضمان تحقيق النتائج الإنمائية بفعالية على الأرض.

٥ – وتتمثل مهمتي في التأكد من أن الأمم المتحدة، بهيكلها المؤسسي ونوعية دعمها وحجم نتائجها، تواكب طموح خطة عام ٢٠٣٠. وعلى مدى عقود عديدة، ظلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريكا محوريا في التعاون الإنمائي. ويواجه عالمنا اليوم تحديات متعددة معقدة، منها تغير المناخ، وتدهور حقوق الإنسان، واللامساواة والإقصاء، والهجرة والتشرد، والتحولات الديمغرافية، والتحضر السريع، وغير ذلك من الاتجاهات العالمية الكبرى. وتؤدي الأمم المتحدة دورا متميزا وحاسما في مواجهة تلك التحديات التي يشهدها القرن الحادي والعشرين. والنجاح في إحداث التأثير الأكبر لصالح الناس

والكوكب سيتوقف على مدى اتباعنا لطرق التفكير والعمل المختلفة الجريئة التي تقتضيها الخطة. وهذا هو واجبنا الأخلاقي ونحن ندعم الأمم كلها في القضاء على الفقر ووضع العالم على طريق الاستدامة.

ألف – إحداث التحول في الأمم المتحدة

٦ – تدخل الوقاية في صميم جهودنا الرامية إلى تكييف الأمم المتحدة وتجهيزها بالشكل الملائم لإنهاء النزاعات ومواجهة آثار تغير المناخ وتخفيف الأخطار التي تهدد تماسك المجتمعات ورفاهها. وفي إطار عملي بشفافية مع الدول الأعضاء، عرضت بإيجاز التغييرات الرئيسية في المنظمة، مع تحديد ثلاث أولويات استراتيجية وهي: تعزيز مساهمتنا في التنمية المستدامة؛ وإصلاح هيكل السلام والأمن في الأمانة العامة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التحرك قبل الأزمات وبعدها وضمان توافر قدرات أكثر مرونة وفعالية للحفاظ على السلام؛ وتحسين الإدارة الداخلية للمنظمة من أجل إنجاز المهام الموكلة إليها. واتخذت أيضا خطوات نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، والقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحماية المبلغين عن المخالفات.

٧ – وتعزز هذه الأولويات بعضها بعضا. فزيادة الترابط والمساءلة في داخل كل ركيزة من هذه الركائز سيؤدي إلى تحسين التعاون وتعزيز التآزر فيما بينها. وتعزيز التخطيط المتكامل والقدرة على إدارة المخاطر سيزيد من قدرة المنظومة على التأهب للمخاطر والاستفادة من الأصول والخبرات المتاحة على نطاقها. وسيشكّل تبسيط الإجراءات وتطبيق اللامركزية والاستثمار في مواردنا البشرية، التي هي أعظم ما نمتلك، الأساس الذي تستند إليه جميع الجهود.

٨ – والإصلاح الإداري سيُكسب الأمانة العامة ما يلزمها من المرونة والمساءلة والسلطة المفوضة للعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية عند الاقتضاء. وسيشمل ذلك تقاسم أماكن العمل والاستفادة المثلى من وظائف المكاتب الخلفية المشتركة. وسيصبح تخطيط الأمانة العامة للبرامج مرتبطا بشكل أوضح بأهداف التنمية المستدامة، مما سييسر الإبلاغ على نطاق المنظومة عن الدعم الجماعي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل الإصلاح الإداري تدابير من بينها توسيع نطاق الآلية المتعلقة بتدبير النفقات غير المنظورة والاستثنائية، بحيث تغطي هذه الآلية مجالات التنمية أيضا. وسيزيد ذلك من المرونة في إتاحة الموارد والاستثمارات باتباع نهج ابتكارية طويلة الأجل لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى التي تصيب النظم.

٩ – ويُتوخى من جميع مسارات الإصلاح تحقيق التطلّع نفسه: ألا وهو تعزيز فعالية المنظمة في الوفاء بجميع ولاياتها وتعزيز القيادة والمساءلة عن النتائج واستخدام الموارد؛ أو بعبارة أخرى، كفالة تمكّن الأمم المتحدة من الاستجابة بالشكل الذي يحقق نتائج أفضل لصالح الناس والكوكب.

باء – إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٠ – في القرار ٢٤٣/٧١، شددت الجمعية العامة على الضرورة الملحة لتنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل أفضل يتيح لها معالجة مجموعة التحديات والفرص الإنمائية بأكملها. وعلاوة على ذلك، أوعزت الجمعية إلى المنظومة أن تقوم بمواءمة وظائفها وقدراتها مع خطة عام ٢٠٣٠ لزيادة حسها

الاستراتيجي وما تتسم به من روح المساءلة والشفافية ومن منحى تعاوني وكفاءة وفعالية واتجاه صوب تحقيق النتائج[1].

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قمت، بناء على طلب الدول الأعضاء وبعد النظر بعناية في توجيهاتها وتحليلاتها المتعمقة ومشاوراتها المستفيضة، بطرح رؤية أولية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعرضت بإيجاز بعض الأفكار والإجراءات العملية التي تشكل معا خارطة طريق للتغيير الرامي إلى تعزيز فعالية المنظومة وتماسكها وقيادتها والمساءلة فيها. ومن شأن الأخذ بهذا النهج أن يؤدي إلى تحسين التنسيق والتخطيط والمساءلة على نطاق المنظومة على الصعيد القطري، مع تحسين الترابط بشكل كبير مع العمل الذي يجري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيوفر ذلك للمنظومة ما يلزمها من أدوات وخبرات لتزويد الحكومات بالدعم المتكامل والسياسات الشاملة والشراكات والتمويل والبيانات.

١٢ - وكما أكدت في تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، فإن النهج المتوخى يتسم بالواقعية. وهو يقترح تغييرات كبيرة لتعزيز وظيفة التنسيق في المنظومة ومعالجة تجزؤ قاعدة التمويل الذي يقوض حاليا قدرتنا على الوفاء بالمعيار العالي الذي وضعته الدول الأعضاء.

١٣ - ويقدم هذا التقرير مقترحات أكثر تفصيلا لتحويل رؤيتنا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى واقع ملموس. ويقدم التقرير مجموعة مؤلفة من سبعة تغييرات رئيسية يعزز بعضها بعضا. وتشمل هذه التغييرات تدابير ستتخذ في إطار الإجراءات والتوصيات الـ ٣٨ الواردة في تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر الشكل الأول). وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) إعداد وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، لكفالة المسؤولية الجماعية والتعجيل بمواءمة دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠؛ (ب) إيجاد جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتمتع بمجموعات معززة من المهارات، ووجود مادي مثالي، ودعم موحد وفعال تقدمه لها المكاتب الخلفية؛ (ج) إيجاد نظام للمنسقين المقيمين يكفل تمتعهم بالصلاحيات اللازمة والحياد؛ (د) إيجاد نهج إقليمي مطور، تكمله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكلها المعزز؛ (هـ) تحسين التوجيه الاستراتيجي والشفافية والمساءلة؛ (و) الأخذ بنهج يُتّبع على نطاق المنظومة لتكوين الشراكات؛ (ز) إبرام اتفاق تمويل جديد بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ليكون بمثابة دعامة لجميع التغييرات الأخرى.

١٤ - وتمر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بلحظة حرجة. ففي شتى أنحاء العالم، يمكن للمرء أن يرى زخما قويا وراء أهداف التنمية المستدامة، مع تنامي دعم المجتمع المدني، وإدراك القطاع الخاص لفوائد المشاركة، وتزايد عدد القادة الذين يستخدمون ثقلهم السياسي لإعطاء دفعة لهذه الجهود، التي تبشر بخير كثير للكثير من البشر. فخطة عام ٢٠٣٠ تجسد احتياجات البشر وآمالهم. وتهدف هذه الخطة إلى استكمال العمل الذي لم يُنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وإحداث تحول في الاقتصادات وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وفي الوقت نفسه، حماية البيئة وحفظ كرامة الجميع وحقوقهم. وبعد أن مر عامان من الفترة التي تغطيها الخطة، لم يعد لدينا وقت لنضيعه في إعادة تشكيل قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ. وأنا أعلم أن الدول الأعضاء على صعيد العالم تشاطرني هذا الشعور بالاستعجال وأتطلع إلى إقدامها على اتخاذ قراراتها في الوقت المناسب الذي يتيح لنا تحقيق هدفنا المشترك وهو خدمة المحتاجين بشكل أفضل في جميع أنحاء العالم.

(١) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة الثانية من الديباجة.

الشكل الأول

من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر: تقريرا الأمين العام

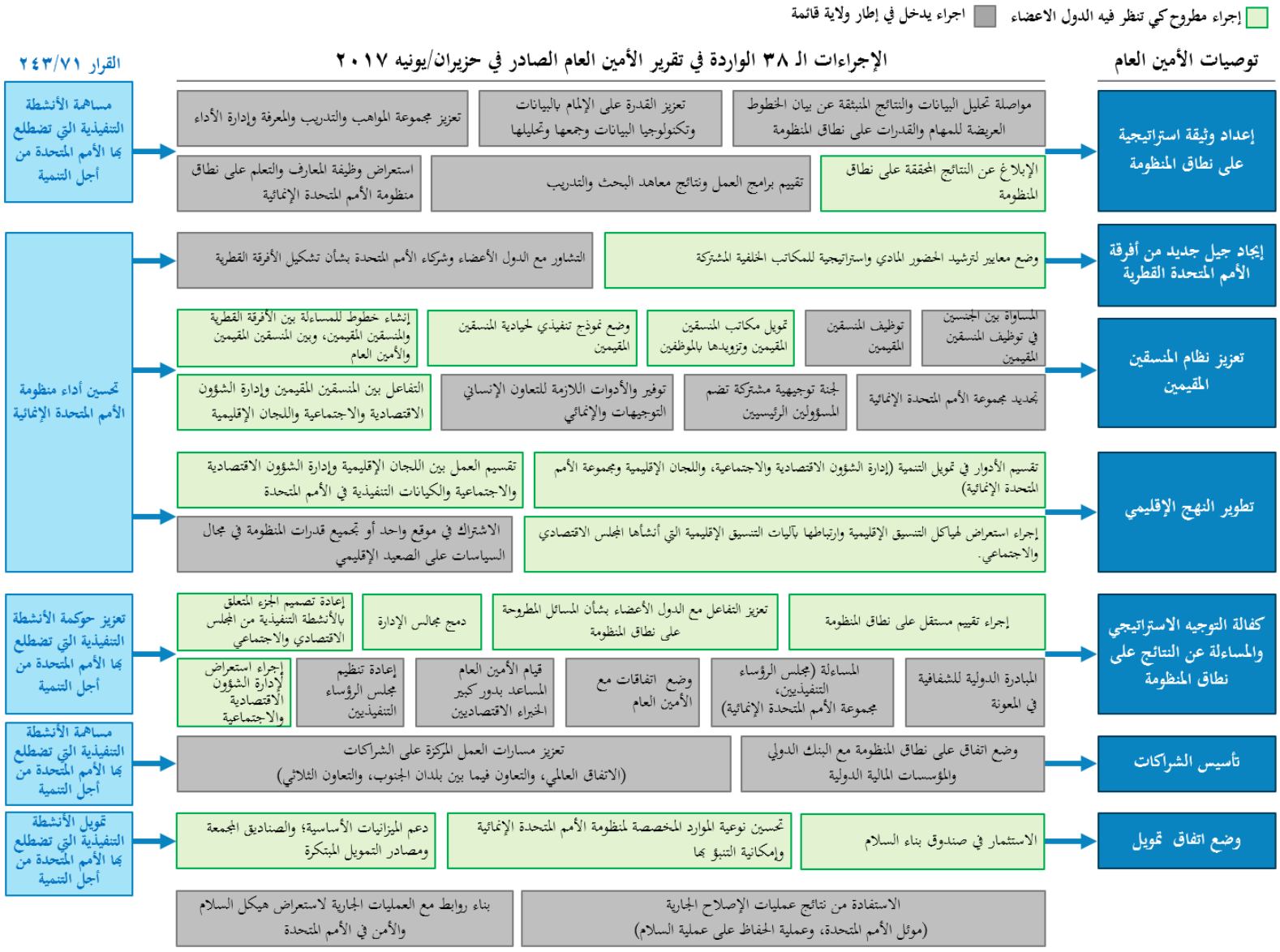

ثانيا – الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة: مواءمة الدعم الجماعي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

١٥ – يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مستوى من التكامل والتعاون بين مختلف العناصر الفاعلة والمصادر والخبرات والمعارف والدعم لم يسبق لمعظم المؤسسات أن حاولت الوصول إليه. وقد أخذت البلدان زمام المبادرة وهي تحرز الآن تقدما هاما في ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية وأطر النتائج الوطنية. وحتى الآن، طلبت ١١٤ حكومة، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، الدعم من الأمم المتحدة للبدء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعرضت أربع وستون دولة عضوا، أي ثلث أعضاء الأمم المتحدة، علنا التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستقدم ٤٢ دولة أخرى تقاريرها الوطنية في عام ٢٠١٨.

١٦ – وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ أفرقة الأمم المتحدة القطرية خطوات لمواءمة عملها مع خطة عام ٢٠٣٠ بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال أطر عمل الأمم المتحدة المنقحة للمساعدة الإنمائية وأدوات البرمجة المشتركة التي تبشر بالفوائد التي ستثمر عنها النُهج المتعددة الأركان التي تتكامل فيها الولايات المعيارية والتنفيذية. وقامت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا بمواءمة خططها الاستراتيجية مع خطة عام ٢٠٣٠ وتقوم بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في عملها. وتقوم كيانات أخرى بتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة من أجل نهج ”توحيد الأداء“. وقام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بتبسيط أساليب عمله في الآونة الأخيرة، وأولى أهمية أكبر للمناقشات السياساتية على نطاق المنظومة لتوفير الدور القيادي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف – كفالة مواءمة المنظومة بأكملها مع خطة عام ٢٠٣٠

١٧ – غير أنه يجب تقبّل حجم ووتيرة الجهود المبذولة لمواءمة المنظومة مع خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق زيادة كبيرة فيها وذلك لكي تتناسب مع هذه الخطة الطموحة وتتماشى مع جهود الدول الأعضاء وتفي بتوقعاتها. وكانت هذه هي النتيجة الرئيسية لبيان الخطوط العريضة الذي أُعدّ على نطاق المنظومة بمهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها، والذي قُدّم إلى الدول الأعضاء في حزيران/يونيه عملا بالقرار ٢٤٣/٧١. وقد أعطى هذا البيان دليلا قويا على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لم تنته بعد من الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام ٢٠٣٠. فلا يزال تركيز تمويلها وموظفيها ينصب على عدد محدود من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي انبثقت عن الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ – ووُضعت ست توصيات رئيسية بناء على بيان الخطوط العريضة للمهام والقدرات المتوافرة على نطاق المنظومة، وتهدف كلها إلى التعجيل بمواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠.

١٩ – والتوصية الأولى هي أن المنظومة ينبغي أن تعزز قدراتها المتعلقة بالمشورة السياساتية المتكاملة، ودعم تنفيذ القواعد والمعايير، وجمع البيانات وتحليلها. وسيتطلب ذلك تعزيز وإعادة تشكيل مجموعات المهارات وتوسيع نطاق الموارد ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تنمية القدرات الوطنية أهم مهمة تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويجب أن تعطى الأولوية بين مختلف المهام.

٢٠ - والتوصية الثانية هي أن المنظومة تحتاج إلى قدر أكبر من الخبرة المتعمقة لتعزيز دعمها للبلدان في الاستفادة من التمويل والشراكات والتكنولوجيات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالحكومات يتعين عليها أن تحشد الاستثمارات بجميع أنواعها، العامة والخاصة والوطنية والعالمية، من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما وهي تمر بمرحلة انتقالية نحو مجموعة جديدة من الأهداف التي تتطلب إحداث تحول في السلوكيات والاقتصادات والصناعات والبنية التحتية.

٢١ - والتوصية الثالثة هي أن بيان الخطوط العريضة كشف عن وجود ثغرات كبيرة في الدعم الجماعي الذي نقدمه في مجالات المياه والصرف الصحي (الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة) والطاقة (الهدف ٧) والصناعة والبنية التحتية (الهدف ٩) والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢) والبيئة (الاهداف ١٣ و ١٤ و ١٥). كما أظهر البيان أن استثمارنا في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يزال غير كاف. والمنظومة تحتاج إلى أن تسد هذه الثغرات المواضيعية في تغطيتها لأهداف التنمية المستدامة وتضع آليات فعالة لضمان تنفيذ الاستجابات المتضافرة التي تتطلبها الطبيعة المتشعبة لتلك الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، كشف البيان عن أوجه تداخل كبيرة في عملنا، مما أكد ضرورة تقسيم العمل بشكل أفضل وتحسين التنسيق وتطبيق نظم فعالة للمساءلة.

٢٢ - والتوصية الرابعة هي أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تصبح أكثر تماسكا وتكاملا على الصعيد القطري كي يتسنى إتاحة خبرة ''المنظومة بأكملها'' للبلدان على نطاق أوسع. ويعني ذلك تعزيز التحليل المشترك وتحسين الاستفادة من المعارف الداخلية وتسهيل الوصول إلى مجموعات البيانات ومصادرها. ويتعين أيضا أن تكون الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة أكثر خضوعا للمساءلة عن الولايات والإجراءات المنفذة على نطاق المنظومة، وعن النتائج الجماعية كذلك.

٢٣ - والتوصية الخامسة هي أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحتاج إلى تحسين ومواءمة آليات جمع البيانات الداخلية لإنتاج بيانات قابلة للمقارنة على نطاق المنظومة، مع تصنيفها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وسيتيح ذلك تحسين رصد استثمارات للمنظومة الجماعية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حسب المهام والقدرات والنتائج المحققة، بما يتماشى مع توقعات الدول الأعضاء ومواطنيها. وعند القيام بذلك، لا بد أن تزيد المنظومة أيضا من دعمها للمؤسسات الوطنية في تعزيز قدراتها الإحصائية وإدارة البيانات.

٢٤ - أما التوصية الأخيرة، فهي أن الدعم الجماعي لا بد أن يكون أكثر تحفيزا من الناحية المالية. فقاعدة التمويل لدينا مجزأة إلى حد كبير، حيث خُصصت نسبة ٩١ في المائة من جميع التدفقات غير الأساسية لمشاريع ينفذها كيان واحد ووُجهت نسبة ٦ في المائة فقط من هذه التدفقات عبر صناديق التمويل المشتركة بين الوكالات. وينبغي زيادة تدفق التمويل إلى آليات البرمجة المشتركة وغيرها من آليات التمويل القائمة على النتائج وليس على المشاريع، وتعزيز التعاون بدلا من المنافسة غير الفعالة.

باء – توجيه العمل الاستراتيجي لتحقيق نتائج جماعية

٢٥ – تمشياً مع مطالب الدول الأعضاء[٢]، ترجمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تلك التوصيات إلى وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة[٣]. وترأست العمل مجموعةٌ أساسية من كيانات الأمم المتحدة تحت التوجيه العام لرئيس المجموعة الإنمائية والقيادة المباشرة لنائب رئيس المجموعة، بالتشاور مع كامل أعضاء المجموعة. وستظل الوثيقة وثيقة قابلة للتعديل يتعين على المجموعة استكمالها وتنفيذها، على أساس المجموعة الكاملة من المقترحات الواردة في هذا التقرير والنظر فيها من جانب الدول الأعضاء. وسيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة عام ٢٠١٩، تحديث أول يتضمن مجموعة منقحة من الإجراءات عقب تقديم الدول الأعضاء للتعليقات.

٢٦ – وستسهم الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة في توجيه وتسريع مواءمة المنظومة مع خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على إجراءات ملموسة من شأنها أن تعزز النهج المشترك بين الوكالات والاتساق والمساءلة في دعمها الجماعي لأهداف التنمية المستدامة. والوثيقة مبنية على أربعة ركائز هي: الدعم المتسق والفعال لخطة عام ٢٠٣٠ عبر ميثاق الأمم المتحدة؛ والمهام التي يجب تعزيزها على نطاق المنظومة دعماً لأهداف التنمية المستدامة؛ وإيجاد أدوات على نطاق المنظومة لتحقيق النتائج الجماعية؛ ووضع آليات تمويل أكثر فعالية لدعم تلك الجهود. وتشمل كل ركيزة مجموعة من الإجراءات المحددة زمنياً يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذها، مع وضع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في صدارتها.

٢٧ – وتركز الوثيقة على التدابير التي من شأنها أن توفر قدرات معززة لكفالة قدرة المنظومة على تسخير مزاياها النسبية للحد من أوجه التداخل وسد الثغرات في تغطيتها لأهداف التنمية المستدامة. وتحدد التدابير الرامية إلى إعادة توصيف وتعزيز مجموعات المهارات التي يجب أن تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض لبرامج عمل ونتائج مختلف معاهد البحوث والتدريب التابعة للأمم المتحدة، على النحو الذي أعلن عنه في تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويحدد التقرير أيضاً المبادرات الرئيسية المستهدفة على نطاق المنظومة بشأن مجموعات المهارات أو المجالات المواضيعية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تتطلب اهتماماً جماعياً فورياً.

٢٨ – وستكون الوثيقة في نهاية المطاف أداة للمساءلة لدفع عملية التغيير المنصوص عليها في القرار ٢٤٣/٧١. وستوضع في البداية في إطار الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ثم ستجري مواءمتها مع دورة السنوات الأربع للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وسأُقدم تحديثات سنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية، في إطار التدابير المقترحة في هذا التقرير من أجل كفالة حدوث تفاعل أكبر بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمجلس.

٢٩ – وستستند الإجراءات المحددة في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة إلى الإجراءات التي اتخذت بالفعل وستكملها من أجل إعادة تنظيم المنظومة في حدود الموارد والولايات الحالية. ولتعزيز التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالمساهمة الجماعية للمنظومة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، قمت بإعادة تنشيط مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة غير المتحيزتين

(٢) في القرار ٢٤٣/٧١، طلبت الجمعية العامة إلى رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يقوموا، تحت قيادة الأمين العام، بوضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تترجم التوصيات المنبثقة عن بيان الخطوط العريضة إلى إجراءات ملموسة.

(٣) انظر مرفق هذا التقرير.

فيما يتعلق بمساهمات المنظومة على المستوى القطري في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما أنشأتُ لجنة توجيهية مشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي. وتعمل كلتا الآليتين برئاسة نائب الأمين العام، وتستند كل منهما إلى قيادة تنفيذية قوية من جانب نائب الرئيس المعني بها.

٣٠ - وعلى وجه التحديد، يتولى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويضطلع بمهام حاسمة في قيادة مجموعة أساسية من كيانات المجموعة الإنمائية التي تكفل التنسيق والاتساق التنفيذيين والدعم البرنامجي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، في إطار التوجيه الاستراتيجي للمجموعة بكاملها. ويعمل منسق الإغاثة الطارئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنائبين لرئيس اللجنة التوجيهية المشتركة، ويقودان فريق دعم مشترك في خدمة اللجنة. كما سأعيد تسمية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتصبح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكي تعكس الطابع الشامل والمتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ ونطاق طموحها. وتستجيب هذه الخطوات للولايات الخاصة لتحقيق مزيد من الاتساق على نطاق المنظومة على النحو الوارد في القرار ٢٤٣/٧١.

٣١ - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠، كلفت أيضاً القيادة الجديدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز وتحسين مواءمة مسارات عملها التي توفر الدعم للعمليات الحكومية الدولية لاستعراض ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في إطار المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وزيادة قدراتها على تحليل السياسات وإنتاج المعارف. وأتصور أن ذلك سيؤدي إلى تمكين الإدارة وزيادة فعاليتها وكفاءتها وإعادة مواءمتها، بما يعيد تأكيد دورها الطليعي فيما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويوفر دعماً أفضل للدول الأعضاء في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستتمثل إحدى الخطوات الرئيسية نحو إعادة تنظيم الإدارة في التعيين الوشيك لكبير اقتصاديين، الأمر الذي سيعكس إعادة ترتيب أولويات الاقتصاد والتمويل لأغراض التنمية، إلى جانب تعزيز قدرات المنظومة فيما يتعلق بوضع السياسات في تلك المجالات. وقد طلبتُ إلى الإدارة أن تقدم إليَّ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ تقريراً عن نتائج استعراضها، سأقوم على إثره بموافاة الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة بشأن اتجاه إصلاحها.

ثالثا - الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

ألف - أدوار ومسؤوليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عصر أهداف التنمية المستدامة

٣٢ - تستند رؤيتي لجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى الأولويات والسياقات القطرية. ويتعين على الأفرقة القطرية أن تستجيب لخطة عام ٢٠٣٠ التي تتسم بكونها شاملة وبعيدة المدى ومركزة على الوصول أولاً إلى الفئات الأكثر تخلّفا عن الركب. ويستتبع ذلك اتباع نُهج جديدة للقيادة (كيف يمكن للمنسقين المقيمين أن يحركوا الدعم على نطاق المنظومة وأن يحاسبوا الكيانات)، والتشكيل (الحضور المادي، وكيف تعمل الوكالات معاً كفريق واحد)، وإعادة التوصيف والقدرات (الموارد والمعارف والمهارات).

٣٣ - وينبغي أن يعكس تكوين الأفرقة القطرية ومجموعات مهاراتها وتركيزها البرنامجي بشكل أفضل التحول النمطي المفاهيمي والطابع العالمي والمتعدد الأبعاد لأهداف التنمية المستدامة. ففي العديد من الحالات، لا تزال الأفرقة القطرية تركز على عدد محدود من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي

تطورت من إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال اعتماد هذا التحول، ستستفيد المنظومة من مزاياها النسبية الرئيسية، وهي: القدرة على الجمع بين الدعم التشغيلي والمعياري في جميع أبعاد التنمية المستدامة؛ وشرعيتها ونطاقها العالمي؛ وحضورها شبه العالمي في البلدان وفهمها العميق للسياقات والتطلعات الوطنية.

٣٤ - ويجب أن تظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريكاً مهماً لجميع البلدان خلال سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيظل تركيزنا ذو الأولوية منصبا على أشد البلدان ضعفاً، أي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية والبلدان المتأزمة، ولكننا سنعيد تنشيط دعمنا للبلدان المتوسطة الدخل وسنسعى إلى أشكال مختلفة من التعاون مع البلدان المرتفعة الدخل فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وتظل قضيتنا المشتركة هي عدم ترك أي أحد خلف الركب، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه. ويحتاج كل من الأفرقة القطرية والمنسقون المقيمون إلى أدوات للتكيف بمزيد من المرونة مع الاحتياجات القطرية المتغيرة، ويتعين عليهم القيام بذلك أحياناً بشكل عاجل. كما أنها تحتاج إلى قدرات معززة في منهجيات ونُهج الاستشراف التي تأخذ مسائل التقلب والتعقيد كنقطة انطلاق لها لتوليد رؤى تمكن من اتخاذ إجراءات تحولية نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

٣٥ - وفي إطار كفالة المشاركة العالمية والمتمايزة مع الدول الأعضاء، نقترح نموذجاً قائماً على الطلب يكفل تحقيق توليفة مثلى من القدرات والخبرات التشغيلية للأمم المتحدة لدعم الأولويات القطرية على صعيد جميع أهداف التنمية المستدامة. وستدعمه آليات معززة للتخطيط المشترك بين الوكالات، ونماذج أكثر إبداعاً للحضور المادي والخدمات المشتركة. وسيعتمد على روابط أقوى مع الوكالات المتخصصة والغير المقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل توسيع نطاق العرض للشركاء الوطنيين وإقامة شراكات أقوى مع السلطات المحلية والبرلمانات والمجتمع المدني والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التجارية والمنظمات الخيرية.

باء - إعادة النظر في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٦ - لتفعيل هذا النموذج، سيُستخدم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالي بوصفه أداة التخطيط القطرية الأكثر أهمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم خطة عام ٢٠٣٠. وستحتاج المنظومة إلى عملية تخطيط أكثر قوة لتحديد الصيغة الأمثل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد. وسيجري استعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعادة تسميتها لكي تعكس على نحو أفضل الطبيعة الشاملة والمتكاملة لأهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى إعادة تنشيط الشراكة مع الحكومات. وسيتعين أن تكون وثائق فرادى البرامج القطرية متوائمة تماماً مع الأطر. وحيثما لا تكون الولايات جزءاً من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، سيتحقق الاتساق من خلال التركيز على المساهمات الجماعية في النتائج الوطنية. وسيساعد ذلك على كفالة زيادة التركيز على بناء المؤسسات والقدرة على الصمود منذ بداية الأزمة، وعلى الانتقال السلس إلى التنمية الطويلة الأجل.

٣٧ - وينبغي أن تصبح أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمثابة استجابة واضحة وعملية المنحى من جانب الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الوطنية في كل بلد، مع تضمينها لأهداف التنمية المستدامة. وستأخذ الأُطر بنهج شامل ومتكامل مماثل في الاستجابة للسياق الوطني والديناميات الإقليمية ذات الصلة على مدى فترة خمس سنوات. وسيتعين أن تكون الأطر أكثر وعيا بالمخاطر لكفالة القدرة

على توقع حدوث أي تهديدات لأهداف التنمية المستدامة والسكان الضعفاء والتخفيف من حدتها، ومنعها حيثما أمكن. وفي حالات الأزمات التي طال أمدها، ينبغي مواءمة خطط الاستجابة الإنسانية المتعددة السنوات مع الأطر لكفالة التركيز على النتائج الجماعية. وفي ظل قيادة وطنية واضحة، ينبغي إشراك المجتمع المدني والشركاء في التنمية والمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين على نطاق واسع خلال تصميم الأُطر وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأخيراً، ينبغي أن توفر تقييمات الأُطر الأساس للتحقيق النقدي كجزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والنتائج باستمرار.

جيم – إعادة النظر في تشكيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية داخل البلد

٣٨ – إننا بحاجة إلى أن نتحول من نموذج للحضور تكون فيه معظم الوكالات قائمة بذاتها إلى نموذج يوفر استجابة أكثر تلاؤماً وتكاملاً مع الأولويات الوطنية. ومن الأهمية بمكان أن تبتعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن النموذج المعياري إلى حد ما للحضور المادي، وهو ما يعكس إلى حد كبير التطور التاريخي لكل كيان على حدة. وفي آخر استقصاء لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ بشأنه، أفاد أكثر من نصف الحكومات بأن من ”المهم جداً“ أن تعمل الأمم المتحدة على ”توطيد حضورها القطري“. وكانت هذه أيضاً رسالة قوية أثناء مشاوراتنا مع الدول الأعضاء، في جميع المجموعات.

٣٩ – وسيشكل تعزيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي توافق عليه الحكومة المعنية، نقطة الانطلاق في إعادة التفكير في أنشطة كل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وحضوره وتكوينه. وينبغي تحديد تكوين عضوية الفريق في بداية كل دورة من دورات الإطار، وذلك في مناقشة مفتوحة بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يقوم بتيسيرها المنسق المقيم. وستشمل هذه العملية أربع خطوات:

(أ) ستكون الخطوة الأولى هي تحديد الخبرة المطلوبة من الأمم المتحدة للاستجابة لاحتياجات البلد وأولوياته، على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) ثانياً، سيتم تحديد الكيانات التي تحتاج إلى أن تكون نشطة داخل البلد نظراً لمزاياها النسبية في دعم الأولويات المحددة. ولدى تقييم المزايا النسبية، سيكون من المهم أن تؤخذ في الاعتبار الولايات والمسؤوليات المحددة للكيانات المعيارية، التي ستظل منوطة بتلك الكيانات؛

(ج) ثالثاً، ستستخدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة مجموعة من المعايير الإرشادية لتقييم ما إذا كان حجم الأنشطة البرنامجية لأي كيان يفوق التكاليف التشغيلية والإدارية. وسيستند ذلك إلى العتبات النسبية، وتحديداً نسبة الإنفاق البرنامجي مقارنة بالتكاليف التشغيلية، إضافة إلى تحديد الكيانات التي تقل نفقاتها عن ١٠ في المائة من مجموع النفقات السنوية للفريق القطري. وقد فُضّل استخدام العتبات النسبية على العتبات المطلقة للسماح للفروق الدقيقة بأن تعكس الاختلافات السياقية، حتى داخل البلدان التي تتماثل حالتها الإنمائية المستدامة؛

(د) وأخيراً، سينظر كيان الأمم المتحدة المعني، بناء على مشورة المنسق المقيم، في الحاجة إلى الحضور المادي داخل البلد ونوع هذا الحضور. وعلى هذا الأساس، سيقدم المنسق المقيم إلى مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية التكوين المقترح للفريق القطري من أجل الحصـــول على الموافقة الداخلية وتقديم التوصيات لاحقا إلى الحكومة المضيفة.

٤٠ - وهذه الخطوات مصـــممة لكفالة اتباع نهج يتســـم بالمرونة والفعالية والكفاءة يعيد تأكيد مبدأ القيادة الوطنية. وســـتحدث الاســـتثناءات بناء على طلب من الحكومة أو الكيانات التي لا تفي بعتبات الموظفين أو الميزانية، ولكنها قد تتطلب نوعاً من الحضـــور للاســـتجابة الفعالة لأولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الشكل الثاني

المعايير الإرشادية لتحديد الحضور داخل البلد

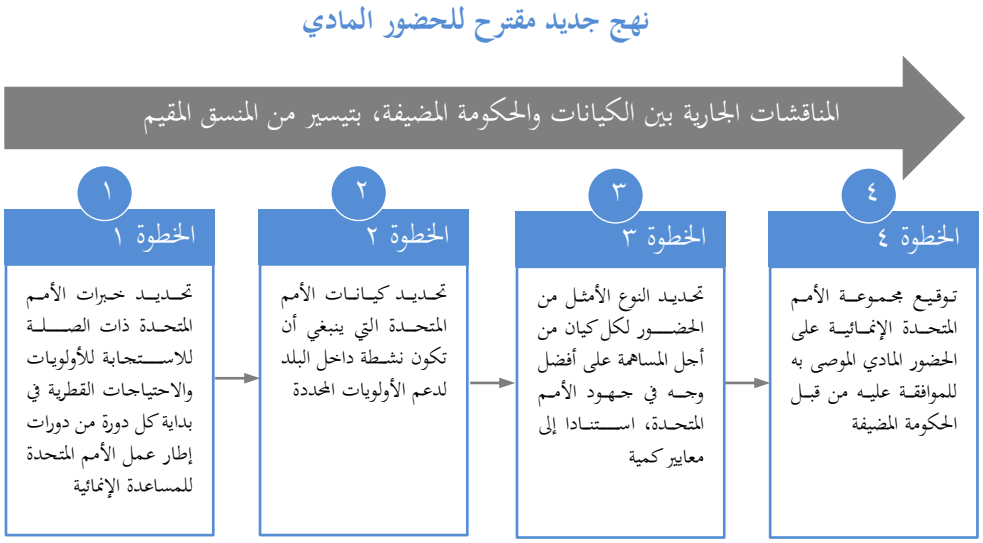

٤١ - وسييسر الأخذ بهذا النهج لتحديد حضور الوكالات التركيز على القدرات المناسبة على نطاق المنظومة وسيشجع على إيجاد أساليب عمل أكثر تكاملاً وفعالية ورشاقة. وستواصل الكيانات التي لا تستوفي المعايير المبينة أعلاه أنشطتها داخل البلد بالاستفادة من حضور وقدرات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والحكومة و/أو الشركاء الخارجيين. وقد بدأ العديد من الكيانات بالفعل بالنظر في اعتماد طرق أكثر فعالية من حيث التكلفة لدعم الحكومات واستكشفت هذه الكيانات نماذج بديلة مثل الإعارة وتقاسم أماكن العمل في مكتب المنسق المقيم أو الوكالات الأخرى ذات الولايات ذات الصلة. ويجب علينا تنظيم هذه النماذج والنُهج. وسيحتاج المنسقون المقيمون أيضاً إلى إشراك الوكالات غير المقيمة بشكل استباقي ومنتظم، وضمان مشاركتها في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي اجتماعات الأفرقة القطرية.

٤٢ - ومن شأن هذا النهج أيضاً أن يزيد إلى أقصى حد من فعالية وأثر أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في ظروف وسياقات جغرافية محددة للغاية. كما أن المزج بين اعتماد نهج قائم على الاحتياجات واعتماد معايير كمية سيتيح الأخذ بنهج عملي وفعال من حيث التكلفة يتسم في الوقت نفسه بالدقة. وسيتيح لنا ذلك تكييف حضور الأمم المتحدة وفقاً للمجموعة الفريدة التي تميز أولويات وظروف كل بلد

على حدة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، تتطلب استجابات كافية لتحدياتها المحددة، التي تكون نابعة من صغر حجمها وقاعدة مواردها الضيقة وقابليتها للتأثر بتغير المناخ والصدمات الاقتصادية. وعند تنفيذ جيل جديد من الأفرقة القطرية في مثل هذه السياقات، يجب علينا أن نستعرض ونكيف تكوين مكاتب الأمم المتحدة المتعددة الأقطار ودورها وخدماتها الإنمائية على نحو ملائم.

دال – الخدمات المشتركة لتسيير الأعمال ومهام المكاتب الخلفية

٤٣ – ما زلت ملتزماً بالنهوض بالعمليات المشتركة لتسيير الأعمال في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهي دعوة طويلة الأمد من الدول الأعضاء وخطوة حاسمة لتمكين العمل المشترك وتحقيق أوجه الكفاءة التي يمكن إعادة توزيعها في إطار البرامج. ولذلك، شرعنا في استعراض النهج الحالي الذي تتبعه المنظومة في تسيير الأعمال، بالتشاور مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أكد الاستعراض الإمكانات الكبيرة للعمليات المشتركة لتسيير الأعمال.

٤٤ – وفي إطار المضي قدماً، أعتزم البناء على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة كجزء من نهج ”توحيد الأداء“. ولدى القيام بذلك، يجب زيادة توسيع نطاق تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال على الصعيد القطري. وأشجع جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على كفالة الامتثال لاستراتيجية محسنة لتسيير الأعمال بحلول عام ٢٠٢١، بالاستناد إلى ٢٦ من الخبرات القطرية القائمة. كما يتوقف التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف على التقدم المحرز في الاعتراف المتبادل بالسياسات والإجراءات من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبناء على ذلك، أطلب إلى جميع الكيانات أن تعجل بجهودها للوفاء بالولاية المنصوص عليها في القرار ٢٤٣/٧١، للعمل وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات في مجال السياسات والإجراءات، بهدف تيسير التعاون الفعال بين الوكالات وخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات والوكالات المتعاونة[٤].

٤٥ – وعلينا أيضاً أن نكفل زيادة وفورات الحجم والاستخدام الاستراتيجي للمباني المشتركة، التي هي أهم أصولنا المادية وأكثرها تكلفة. فلدينا أكثر من ٩٠٠ ٢ من مباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، منها ١٦ في المائة فقط أماكن عمل مشتركة. وسنسعى إلى رفع نسبة المباني المشتركة للأمم المتحدة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. ولبلوغ هذا الهدف، طلبتُ إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراء استعراض لتحديد المواقع التي ستكون فيها جدوى تشغيلية ومصلحة حكومية لقيادة مبادرة الأماكن المشتركة.

٤٦ – وفي إطار التحرك صوب جيل جديد من الأفرقة القطرية، نحتاج إلى اتخاذ خطوة إلى الأمام لتحقيق طموحنا. ومن شأن زيادة التركيز على عمليات تسيير الأعمال المشتركة أن يحقق وفورات كبيرة يمكن نقلها إلى البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتيح لنا تحقيق تكامل أفضل بين التكنولوجيات وتطبيق ممارسات الإدارة المتقدمة. وهذا بدوره سيزيد من جودة الخدمات المقدمة من حيث رضا العملاء والامتثال لمقاييس وضوابط المخاطر. وأخيراً، وهذا هو الأهم، سيسمح هذا لكيانات الأمم المتحدة بالتركيز على ولاياتها ومهامها البرنامجية.

(٤) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة ٥٢.

٤٧ - ولذلك فإنني أطلب إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضعا استراتيجية لإنشاء مكاتب خلفية مشتركة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام ٢٠٢٢. وسيعني ذلك أن جميع الخدمات المعتمدة على الموقع ستكون موحدة على الصعيد القطري. وبينما سيظل تركيزنا مُنصباً على عمليات تسيير الأعمال على أرض الواقع، قد يلزم أيضاً إعادة تصميم هياكل المقر. وفي إطار هذه الجهود، سنبحث في مختلف الخيارات، بما في ذلك إمكانية توحيد عمليات تسيير الأعمال غير المرتبطة بمواقع معينة في ستة إلى سبعة من شبكات مراكز الخدمات المشتركة. وستدار الشبكات من قبل الكيانات الأكبر في المنظومة للاستفادة من نطاقها وتغطيتها الجغرافية، وستقدم الخدمات إلى كيانات أخرى في المنظومة.

٤٨ - وعلى المدى القريب، سنمضي قدماً في تنفيذ برامج تجريبية لاختبار هذه النُهج وتحديد سبيل المضي قدما. وستستند المرحلة التجريبية إلى نموذج المشاركة/عدم المشاركة لكفالة إحراز تقدم سريع من جانب الكيانات المهتمة. وسيدعمها فريق متفرغ مشترك بين الوكالات. وسيتطلب ذلك أيضاً أن تجري جميع كيانات الأمم المتحدة استعراضاً رفيع المستوى لخدمات تسيير الأعمال التي يمكن أن تقدمها إلى كيانات أخرى في المنظومة أو أن تشتريها منها.

٤٩ - وأخيراً، يجب أن تتغير ثقافتنا في تسيير الأعمال من الامتثال الحريص على تجنّب المخاطر إلى الخدمة الواعية بالمخاطر. وللمساعدة في دفع هذا التغيير ورصده، وبالاستفادة من أفضل الممارسات في المجالات الأخرى، فقد دعوت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى قياس رضا العملاء فيما يتعلق بجميع خدمات المكاتب الخلفية.

رابعا - تنشيط نظام المنسقين المقيمين: النزاهة والاستقلالية والتمكين

٥٠ - يندرج تنشيط نظام المنسقين المقيمين في صميم إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي القرار ٢٤٣/٧١، طلبت الجمعية العامة اقتراحاً شاملاً بشأن إدخال مزيد من التحسينات على نظام المنسقين المقيمين، استناداً إلى تعزيز القيادة والمسؤولية فيما يتعلق بأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ورداً على ذلك، قمتُ في حزيران/يونيه بعرض رؤيتي الأولية لنظام للمقيمين المقيمين يتسم بالنزاهة وتتوفر فيه عناصر التمكين. وقد عزز استعراض المتابعة اقتناعنا بأن النظام يتطلب تغييرات جريئة. وعلى الرغم من أن هذا النظام كان له دور أساسي في تحقيق الاتساق على أرض الواقع على مدى العقود الأربعة الماضية، فإنه لم يعد الآن قوياً بما يكفي للاستجابة لاحتياجات خطة عام ٢٠٣٠.

٥١ - وفي القرار ٢٤٣/٧١ نفسه، أقرت الجمعية العامة بعدة عوامل تحد من قدرة المنسقين المقيمين، بما في ذلك الافتقار إلى ما يكفي من روح القيادة والصلاحيات وصفات النزاهة وأدوات القيادة والخبرة والمهارات[٥].وقد برز هذا التشخيص أيضاً في آخر استقصاء لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي أعربت فيه الحكومات عن اهتمامها بقيام المنسقين المقيمين بأداء دور أقوى لتعزيز أثر المنظومة، مع خفض تكاليف المعاملات للشركاء الوطنيين. وفي المشاورات المكثفة التي أجريت في الأشهر الأخيرة، سمعنا مراراً وتكراراً، من الدول الأعضاء ومن المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة

(٥) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة ٥٥.

القطرية وغيرهم من أصحاب المصلحة، أن إحداث تغيير كبير في التنسيق سيكون حاسماً في تحقيق تغيير في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٢ - وينبغي أن يتحول نظام المنسقين المقيمين إلى نموذج عمل أكثر تكاملاً يمكن أن يدعم بشكل أفضل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة المساءلة والنزاهة. وسيتطلب النظام الجديد وضع قدر أكبر من السلطة في يد المنسق المقيم؛ وزيادة ملاءمة القدرات الفنية للوكالات والصناديق والبرامج لتلبية الاحتياجات المحلية؛ ووضع خطوط مساءلة أكثر وضوحاً للنتائج الجماعية؛ وكفالة التمويل والموارد الكافية لتحفيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة. وسيستند هذا النموذج إلى مختلف الابتكارات والدروس المستفادة داخل المنظومة وخارجها، بما في ذلك وضع أدوات تمكينية تحت تصرف المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية واتباع نظم واضحة ونزيهة في تعيين المنسقين المقيمين وتقييمهم.

ألف - مواءمة المهارات والتوصيفات مع احتياجات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

٥٣ - تعد وظيفة المنسق المقيم إحدى الوظائف التي ينطوي توصيفها المهني على أكبر قدر من التحديات على صعيد وظائف الأمم المتحدة. ومع ذلك، سيلزم القيام بالمزيد نظرا إلى ضرورة استجابة قدرات المنسقين المقيمين واختيارهم ونشرهم للتحولات التي ستشهدها متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وسيتوجب تنفيذ عدة تغييرات حاسمة.

٥٤ - أولا، يجب أن يكون المنسقون المقيمون من المهنيين الأكفاء في مجال التنمية المستدامة ولديهم فهم عميق للتحول المفاهيمي نحو خطة عام ٢٠٣٠ ولعمليات التخطيط الوطنية. وينبغي أن تكون هذه القدرات مدعومة بمهارات قيادية قوية، وبمهارات في مجال تشكيل الأفرقة، ومهارات الاتصال لتحقيق الاتساق بطريقة تعاونية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج المنسقون المقيمون إلى معرفة جيدة بتكامل السياسات والبيانات والابتكار وتطوير الشراكات للاستجابة لاحتياجات خطة عام ٢٠٣٠. وستزداد أهمية المعرفة بالأمور المالية في الوقت الذي تزيد فيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية من دعمها لإعادة تنظيم وتعبئة وتعزيز التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يتحلى المنسقون المقيمون أيضا بالحنكة السياسية اللازمة للحفاظ على شراكة فعالة مع الحكومات المضيفة، بما في ذلك السلطات والبرلمانات المحلية، والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى.

٥٥ - وثانيا، يجب أن تكون للمنسقين المقيمين القدرة على الاستفادة من خبرات وأصول منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمعالجة الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء. وينبغي أن يكون بمقدورهم توجيه المساهمات الفنية لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عمليات التحليل والتخطيط والاستشراف المتكاملة بغية تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، سنعمل على زيادة تعزيز الجهود المبذولة في العمليات الحالية لتقييم المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية، وتوجيههم وتدريبهم، وتطوير مهاراتهم وتنمية مهاراتهم القيادية في إطار فريق واحد. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى توفير دعم شامل أكثر تكاملا لهؤلاء القادة الميدانيين.

٥٦ - وثالثا، يجب أن يكون المنسقون المقيمون مجهّزين بشكل أفضل للعمل في مجال العناصر المترابطة ضمن تسلسل التنمية - العمل الإنساني - بناء السلام. ويتطلب ذلك فهما قويا لأطر الأمم المتحدة المعيارية ذات الصلة والقدرة على ترجمة تلك القواعد والمعايير إلى تخطيط وبرمجة للتحليل على نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون للمنسقين المقيمين، في الحالات التي

تقتضي فيها سياقات البلدان ذلك، عوامل الكفاءة اللازمة لقيادة الاستجابات الإنسانية بفعالية. وفي حالات النزاع وما بعد النزاع، سيتعين عليهم كفالة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بصورة متكاملة مع بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة من أجل الإسهام بشكل كامل في بناء القدرة على الصمود وإدامة السلام. وينبغي لنا أيضا أن نتخذ خطوات لتحسين التنقل فيما بين الوكالات وكفالة تحفيزه على نحو كاف – بما في ذلك عبر ركائز الأمم المتحدة – بينما نعزز خطوط التطور الوظيفي المصمَّمة لإفراز المنسقين المقيمين في المستقبل.

٥٧ – رابعا، يجب أن توفر خطوط التطوّر الوظيفي لإفراز المنسقين المقيمين أفضل وأمهر المهنيين في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ويعد تكافؤ الجنسين والتنوع الجغرافي أمرين حاسمين في مواءمة مهارات المنسقين المقيمين وتوصيفاتهم المهنية مع احتياجات البلدان وخطة عام ٢٠٣٠. وهناك أساس جيد يمكن الاستناد إليه: فنسبة ٤٧ في المائة من وظائف المنسقين المقيمين تشغلها حاليا نساء. ونحن الآن بحاجة إلى تحقيق تكافؤ كامل وإلى بذل جهد مماثل لتحقيق التوازن الجغرافي.

٥٨ – وفي المستقبل، سنحافظ على شرط إجراء تقييم مستقل قائم على الجدارة لكل منسق مقيم جديد. وسنستكشف، عند القيام بذلك، السبل الكفيلة بتعزيز شفافية واستقلال عملية التعيين المشتركة بين الوكالات، وتيسير زيادة إمكانية الوصول لفائدة أفراد مؤهلين من خارج الأمم المتحدة. وتماشيا مع إصلاحات الإدارة والسلام والأمن، أعتزم أيضا تبسيط المهام والبرامج المختلفة المتعلقة بتنمية المهارات القيادية التي يتم توفيرها لمختلف الأدوار التي يضطلع بها المنسقون المقيمون، مثل المسؤول المعين عن الأمن ومنسق الشؤون الإنسانية.

باء – تعزيز القيادة والمساءلة

٥٩ – ينبغي أن يعمل المنسقون المقيمون، بوصفهم ممثليَّ المعينين لعمليات التنمية على الصعيد الوطني، ضمن إطار واضح للإدارة والمساءلة والحوكمة. وسيكون من الضروري دعم هذا بمكتب منسق مقيم معزز إلى جانب إمكانية الاستفادة من صناديق التمويل الجماعي التي من شأنها أن تيسر تقديم دعم أكثر تكاملا.

٦٠ – وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على مجموعة صلاحيات دنيا من أجل تمكين المنسقين المقيمين من أداء أدوارهم. فالمنسقون المقيمون سيقودون فريق الأمم المتحدة القطري بالتشاور مع الحكومة المضيفة لتحديد استجابة الأمم المتحدة الاستراتيجية لأولويات الحكومة والاتفاق عليها. وفي غياب توافق في الآراء داخل الفريق القطري، سيتولى المنسق المقيم اتخاذ قرارات نهائية بشأن الأهداف الاستراتيجية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما يتسق مع القرار ٢٤٣/٧١[٦] ووفقا لآلية تسوية المنازعات المتفق عليها. ويجب أن يضطلع المنسقون المقيمون أيضا بدور في الإرشاد بخصوص الحضور على المستوى القطري والتوصيف القيادي لأعضاء الأفرقة القطرية، وكذلك في التوقيع على البرامج ذات الصلة لضمان الاتساق مع أولويات الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقوم المنسق المقيم بالتدقيق في مجموع التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات المرصود لدعم العمل على الصعيد القطري، وبتبيان هذا التمويل ضمن الإطار من أجل كفالة الاتساق مع الأولويات الوطنية. وستستند هذه الصلاحيات الدنيا إلى الدور القيادي الحالي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون فيما يخص الأنشطة المشتركة للفريق القطري،

(٦) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة ٥٧ (أ).

بما في ذلك دعم الأفرقة المعنية بالنتائج والإشراف عليها، والبرامج المشتركة وغيرها من المبادرات المشتركة بين الوكالات.

٦١ - وسيتعين وضع نموذج إبلاغ مجدول لكفالة المساءلة عن فرادى الولايات وكذلك النتائج الجماعية. وسيظل أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري مسؤولين تماما أمام الكيانات التي ينتمي إليها كل منهم على حدة بينما هم يضطلعون بولاياتهم. وفي الوقت نفسه، يجب على قيادة الكيان أن تدعم الاستجابات الجماعية من أجل تحقيق النتائج على أرض الواقع. ولذلك سيظل كل عضو في الفريق القطري مسؤولا مباشرة أمام مقر الوكالة أو الصندوق أو البرنامج الذي ينتمي له فيما يتعلق بجميع الأنشطة داخل البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم أعضاء الفريق القطري، في سياق المساءلة المتبادلة، تقارير إلى المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولدى تحديد نطاق المساءلة عن النتائج الجماعية، سيناقش المنسقون المقيمون وأعضاء الفريق القطري المعني الأنشطة التي ينبغي أن تظل، لأغراض الرقابة والتنسيق، خارج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومرتبطة بشكل مباشر بمقر الكيان، نظرا لطبيعة بعض الولايات أو المهام المعيارية أو غير ذلك من الظروف الاستثنائية.

٦٢ - وسنستفيد أيضا من نظام التقييم الحالي لأداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعزيز المساءلة المتبادلة، تحت القيادة الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيقيِّم المنسق المقيم أداء أعضاء الفريق القطري، وسيواصل رؤساء الأفرقة القطرية تقديم معلومات بخصوص الأداء إلى المنسقين المقيمين. ويجب أن ينعكس نظام تقييم الأداء هذا في توصيف المهام وتقييمات الأداء والوثائق البرنامجية ذات الصلة لأعضاء الفريق القطري. ومن شأن التسلسلات الإدارية المزدوجة، إذا ما اقترنت بالمساءلة المعززة، أن تحدث تغييرين حاسمين من أجل زيادة الأثر على أرض الواقع: فهي ستدعم قدرة المنسقين المقيمين على توجيه الأفرقة القطرية نحو النتائج الجماعية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وستعزز المساءلة المتبادلة داخل الأفرقة القطرية بخصوص الأداء المشترك بالنظر إلى الأولويات القطرية.

٦٣ - وإذا ما أريد إنشاء نظام للمنسقين المقيمين تتوفر فيه عناصر التمكين ويتسم بالحياد، فإنه يجب أن يكون قائما على آلية مملوكة جماعيا لتسوية المنازعات. وستسعى آلية تسوية المنازعات إلى تسوية المنازعات بين المنسقين المقيمين وممثلي الكيانات بشأن مسائل من قبيل الأولويات الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والثغرات وأوجه التداخل البرنامجي أو الحالات التي يرى فيها المنسق المقيم أن ثمة برامج قطرية منفردة قد تتعارض مع الإطار. وفي هذه الحالات، يمكن للمنسق المقيم أن يبت في الأمر بعد التشاور مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمدير الإقليمي المعني. ويمكن أن تُرفع المسألة إلى المجموعة الإنمائية كحل أخير.

٦٤ - وسيظل المنسقون المقيمون يضطلعون بمهام ثنائية، كمنسقين للشؤون الإنسانية، ومهام ثلاثية كنواب للممثلين الخاصين للأمين العام في السياقات ذات الصلة. ومن شأن تحسين نظام المنسقين المقيمين أن يحدد بوضوح السلطات في حالات الأزمات الإنسانية أو بناء السلام. وسيجري أيضا تعزيز خطوط المساءلة بين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكفالة أن يحصل المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على كامل عناصر التمكين والدعم من أجل الاضطلاع بالمهام الإنسانية.

٦٥ - وستحتاج مكاتب المنسقين المقيمين إلى عدد كاف من الموظفين لضمان وجود قدرات فنية كافية لقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستختلف المتطلبات المحددة تبعا للاحتياجات والسياقات. ويشير استعراض أجري على ضوء خطة عام ٢٠٣٠ واستند إلى مدخلات المنسقين المقيمين الحاليين، إلى ضرورة توفير الحد الأدنى من القدرات والمتمثل في خمسة موظفين فنيين في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين. وسيشمل ذلك خبراء في مجال التنسيق والتخطيط الاستراتيجي، والاقتصاد، ودعم السياسات المصمم خصيصا، ورصد النتائج وتقييمها، والشراكات الاستراتيجية. وسيجري تحديد مزيج الموظفين الدوليين/الوطنيين وفقا لكل سياق قطري، مع منح الأولوية للموظفين الوطنيين كلما أمكن ذلك.

٦٦ - وبغية زيادة هذه القدرة الأساسية، أقترحُ إنشاء هيكل اتصالات متكامل في كل بلد عن طريق وضع المكاتب القطرية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب المنسقين المقيمين في نفس المقرات ودمجها. ويتمتع موظفو مركز الأمم المتحدة للإعلام بخبرة كبيرة ويملكون شبكات واسعة النطاق في حوالي ٥٠ بلدا وروابط جيدة مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وفي مقر الأمم المتحدة. ومن شأن دمج هاتين القدرتين أن يفرز قدرة اتصالات دائمة قوية داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تعمل جنبا إلى جنب مع أخصائيين في الاتصالات من جميع الكيانات لتعزيز الأثر، مع تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف.

٦٧ - وسيتم تحديد القدرات الإضافية على أساس كل بلد على حدة، بما في ذلك من خلال الاشتراك في موقع واحد أو انتداب موظفين من فرادى الكيانات في مكاتب المنسقين المقيمين. وفي سبيل تحقيق تواجد قطري أكثر تبسيطا، يُتوقع أيضا أن يمثل المنسق المقيم، بصورة أكثر انتظاما، كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. واستنادا إلى السياق القطري، ستستضيف مكاتب المنسقين المقيمين أيضا قدرات أخرى على نطاق المنظومة، بما في ذلك مستشارو السلام والتنمية، إلى جانب خبراء في مجال المساواة بين الجنسين والعمل الإنساني وحقوق الإنسان. وفي البلدان التي يضطلع فيها المنسقون المقيمون بدورين أو ثلاثة أدوار، من المتوقع أن يتلقوا دعما متكاملا من خلال كيانات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام، الأمر الذي من شأنه أن ينتج استجابة متكاملة.

جيم - تحقيق الاستقلالية والحياد

٦٨ - سيتطلب تنشيط نظام المنسقين المقيمين الفصل التام بين مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أُعرب بشكل مستمر عن قلق بشأن الهيكل التنظيمي لنظام المنسقين المقيمين الحالي. وعلاوة على وجود أسئلة متعلقة بحياد الوظيفة، فقد أعرب عدة محاورين خلال مشاوراتنا عن قلقهم إزاء فعالية النظام الحالي.

٦٩ - فتنسيق الدعم الجماعي على الصعيد القطري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس عملا بدوام جزئي. وحاليا، يختلف الوقت والطاقة المخصصان للتنسيق من جانب الشخص الذي يضطلع بمهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اختلافا كبيرا. وفي بعض السياقات، مثل البلدان التي تنفذ مبادرة ''توحيد الأداء''، قد يقضي المنسقون المقيمون ما يقرب من ٩٠ في المائة من وقتهم على مسائل تغطي نطاق المنظومة. أما في سياقات أخرى، فقد قدر المجيبون تقسيم الوقت بالتساوي بين الدورين. وتقتضي خطة عام ٢٠٣٠ والتغييرات اللاحقة التي طلبتها الدول الأعضاء وجود منسقين مقيمين متفرغين بالكامل. ويبين تحليلنا أن الفصل بين المهام أمر عملي ويمكن أن يعزز على نحو فعال قدرة وأثر المنسق المقيم فيما يخص بلوغ نتائج جماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

٧٠ - وستظل كفالة قوة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بقيادة المنسق المقيم على الصعيد القطري، متوقفة على اعتمادها على برنامج إنمائي قوي وسريع الاستجابة. وفي حين أُعرب عن شواغل بشأن النظام الحالي، فقد سمعتُ أيضا أن المزيج الفريد من موارد البرنامج الإنمائي ينطوي على قيمة لا غنى عنها بالنسبة للجهود الوطنية، بما في ذلك فيما يخص توفير الخدمات الإنمائية ودعم السياسات وشراكات العمل القوية مع الحكومات. وإن ولاية البرنامج الإنمائي الشاملة وسجله الحافل في مجالات تنمية القدرات والتصدي للفقر المتعدد الأبعاد وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وفعالة، أمور تجعل منه أداة رئيسية لدعم النهج المتكامل والمتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة الذي هو في صميم أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتوخاة. وينبغي أن توضع أصول وخبرة البرنامج الإنمائي، التي أعيد تنظيمها بحيث أصبحت منصة للتكامل تحتل مكانة مركزية لدى الجيل الجديد من الأفرقة القطرية، في خدمة النظام الإنمائي الأوسع نطاقا بقيادة المنسق المقيم. وكممارسة متبعة، سيواصل المنسقون المقيمون تقاسم مقر مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧١ - وستشكل المنصة التشغيلية والخدمات الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساس لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الجديد. ومن شأن ذلك أن ينطوي على دور مزدوج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أولا، إتاحة الخبرة التقنية والخدمات الاستشارية اللازمة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بغية الاضطلاع بالتخطيط على نطاق المنظومة وإدارة المخاطر ودعم إضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتمويل التنمية. كما أن منصة التكامل التي يوفرها البرنامج الإنمائي، والتي تم تنشيطها استجابة لطلب الحكومات والتي تستفيد من الأصول المتخصصة في المنظومة، ستساعد على تجميع الخبرات التي اكتسبتها الأمم المتحدة أو تعبئة شركاء خارجيين لدعم الحكومات في جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك التي لا تحظى بخدمات كافية حاليا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن ثم فإن المنصة مصممة لتعزيز العلاقات التكافلية بين المنسق المقيم ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا. وثانيا، سيواصل البرنامج الإنمائي تقديم خدمات دعم المكاتب الخلفية للمنسقين المقيمين ومكاتبهم، بما في ذلك جميع الاحتياجات الإدارية والتشغيلية المتصلة بمهمة التنسيق، على أساس نموذج ترتيب دفع الرسوم مقابل الخدمات.

٧٢ - ويجب أن تقابِل التغييرات على الصعيد القطري تدابيرُ دعم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيحتاج المنسقون المقيمون إلى مهام دعم إداري واستراتيجي وتشغيلي ومهام دعم في مجال السياسات بغية التمكين من التنفيذ على الصعيد القطري. ويقدم البرنامج الإنمائي حاليا الدعم والخبرة في مجال السياسات، في حين يضطلع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية بمهام أخرى للدعم الاستراتيجي ودعم السياسات، وتضطلع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بمهام إدارية وتشغيلية. وستكتسي هذه القدرات أهمية متزايدة في الوقت الذي نجري فيه عملية الانتقال إلى جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين المنشط، غير أنه سيتم تعديل الترتيبات ذات الصلة والتسلسل الإداري في نظام المنسقين المقيمين.

٧٣- وسيتعين أيضا تحويل مكتب تنسيق العمليات الإنمائية ليتوافق مع متطلبات النظام الجديد. ويقدم المكتب الأمانة الفنية التي تدعم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك رئيسها ونائب رئيسها وفريقها الأساسي وأفرقتها المعنية بالنتائج الاستراتيجية. وهو يعمل مع الآليات الإقليمية التابعة للمجموعة الإنمائية ويقدم الدعم للمجموعة في مجال وضع التوجيهات التشغيلية. كما يدعم عمل المنسقين المقيمين وأفرقة

الأمم المتحدة القطرية من خلال تقديم المشـــورة بشـــأن جملة أمور منها تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمسـاعدة الإنمائية، والاتصـالات المشـتركة، وتسـيير الأعمال المتكاملة، والنُهج المتكاملة لتعميم القواعد والقيم والمبادئ الأســـاســـية. وأخيرا، فإنه يدعم عمليات تقييم المهارات القيادية للمنســـقين المقيمين واختيارهم وتطورهم المهني. وفي حين قام المكتب بوضع وتطوير الخبرات الداخلية في تلك المجالات، سيلزم تعزيز القدرات والخبرات من أجل دعم التنشيط الفعال لنظام المنسقين المقيمين.

٧٤ - وسيضطلع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية أيضا بالمهام الإدارية والرقابية للمنسقين المقيمين. وهذه هي المهام التي يؤديها حاليا رؤســـاء الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذين يعملون أيضـــا كمدراء إقليميين للبرنامج الإنمائي برتبة أمناء عامين مســـاعدين. ومع نقل هذه المهام إلى المكتب، سـيكون المنسـقون المقيمون تابعين مباشـرة للأمين العام مع هيكل وسـيط أكثر حيادا، يكون منفصـلا وظيفيا عن أي كيان معين. وسـيقدم مدير المكتب، لدى اضـطلاعه بهذا الدور في مجال الرقابة والإدارة، تقاريره مباشـرة إلى نائب الأمين العام بصـفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسـيكون مسؤولا بشكل عام عن تطوير مهارات المنسقين المقيمين وتقييم أدائهم.

٧٥ - وسيقدم مدير مكتب تنسيق العمليات الإنمائية أيضا خدمات تشخيص المشاكل وضمان الجودة وتقديم المشورة وخدمات تسوية المنازعات بالاتصال الوثيق مع الفريق الإقليمي المعني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكبار المسؤولين الآخرين في المنظومة. ومن المتوخى أن يرأس المدير تقييمات الأداء السنوية للمنسـقين المقيمين في الأفرقة الإقليمية السـتة التابعة للمجموعة، التي سـتظل تشـمل المديرين الإقليميين لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسـيشـارك ممثلان عن اللجان الاقتصـادية والاجتماعية الإقليمية وعن إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية في عمليات التقييم هذه، بوصـفهما من الأعضـاء بحكم وظائفهم، بغية تحفيز الاتساق العملي للسياسات في عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧٦ - وسـيسـتفيد الدعم البرنامجي اليومي والتوجيه السـياسـاتي والدعم التقني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وضـمان الجودة فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمسـاعدة الإنمائية، وإجراءات التشـغيل الموحدة لبلدان مبادرة ”توحيد الأداء“ والمبادرات المشـتركة، إلى جانب الدعم اليومي للمنسـقين المقيمين والأفرقة القطرية، من المسـاندة من خلال المكاتب الإقليمية ذات الموارد الأفضـل التابعة لمكتب تنسـيق العمليات الإنمائية، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعتها الأساسية، برئاسة نائب رئيس المجموعة. وسيكون هناك تركيز خاص في إطار الترتيب الجديد على موافقة أكثر رسميةً من جانب جميع الأفرقة الإقليمية التابعة للمجموعة على وضـــع أطر عمل أكثر متانة واستراتيجية للمساعدة الإنمائية.

٧٧ - ولأداء هذه المهام الإضـافية وكفالة أداء المنسـقين المقيمين لدورهم الرقابي وحصـولهم على الدعم بصورة أكثر حيادا وفعالية، أوصي بإعادة هيكلة مكتب تنسيق العمليات الإنمائية ليصبح مكتب تنسيق قائم بذاته يرأسه أمين عام مساعد يقدم تقاريره مباشرة إلى نائب الأمين العام بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسـتتغير أيضـا تسـمية مكتب تنسـيق العمليات الإنمائية ليصـبح مكتب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة ليعكس الزيادة المتوقعة في إمســـاك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بزمام مهمة تنسيق التنمية وكذلك الطابع الشامل والمتكامل لخطة عام ٢٠٣٠.

الشكل الثالث

تنشيط نظام المنسقين المقيمين

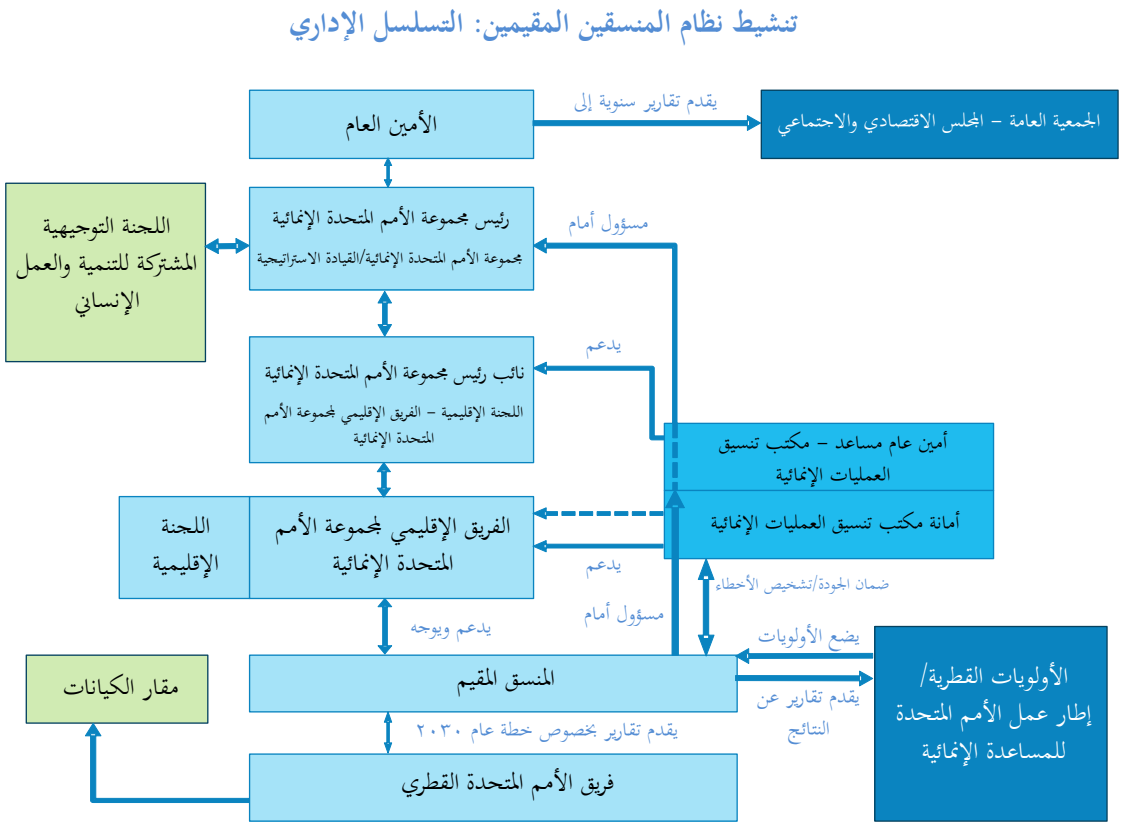

دال – التمكين من تحقيق النتائج من خلال ترتيبات تمويل جديدة

٧٨ – لقد توخيتُ الحيطة، لدى اقتراح تدابير لإنعاش نظام المنسقين المقيمين، من خلال زيادة فعالية الترتيبات الحالية إلى أقصى حد ممكن وتقليل التكاليف الإضافية إلى أدنى حد ممكن. فالنظام المتوخى سوف يرتكز بقوة على أصول وموارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها، بما في ذلك منصة التكامل للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، فإن إقامة نظام منشط بحق، يستطيع تلبية طموح خطة عام ٢٠٣٠، سيكون مكلفا من الناحية المالية. ويمثل هذا توقعا مشتركا، ومسؤولية مشتركة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوقت الذي نبتعد فيه عن نظام المنسق المقيم الذي يعاني نقصا في التمويل.

٧٩ – وتبلغ التكلفة الأساسية لنظام المنسقين المقيمين في الوقت الحالي ١٧٥ مليون دولار سنويا. ويشمل هذا المبلغ ما يلي: (أ) تكلفة المنسقين المقيمين في ١٢٩ بلدا؛ (ب) سائق ومساعد للمنسق المقيم في كل من هذه البلدان الـ ١٢٩؛ (ج) ما متوسطه أربعة موظفين لكل مكتب منسق مقيم؛ (د) ١٢ موظف تنسيق لدعم الأفرقة الإقليمية الستة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (هـ) ما يقدر بنسبة ٥٠ في المائة من وقت عمل ستة من الأمناء العامين المساعدين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتهم رؤساء الأفرقة الإقليمية التابعة للفريق؛ (و) التكلفة الحالية لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية؛

(ز) تكاليف الخدمات والمرافق؛ (ح) تكاليف سفر المنسقين المقيمين. وحتى الآن، كانت ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الغالب هي التي تغطي هذه التكاليف الأساسية. وتغطيها كذلك مساهمات من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يتم تحديدها من خلال صيغة متفق عليها لتقاسم التكاليف، علاوة على مساهمات مخصصة من الدول الأعضاء، وتشمل التكاليف الأخرى الملموسة بدرجة أقل التي يتحملها النظام.

٨٠ - وسيكلف تنشيط النظام ٢٥٥ مليون دولار، مع الفصل بين مهام المنسق المقيم والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي وتعزيز القدرة على تحقيق استجابة أكثر تكاملا من جانب الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٨٠ مليون دولار بالمقارنة مع نظام المنسقين المقيمين الحالي الذين يعاني نقصا في التمويل. ويعكس ارتفاع المبلغ ما يلي: (أ) موظف إضافي في المتوسط لكل مكتب منسق مقيم، بحد أدنى من القدرات اللازمة يتمثل في خمسة موظفين، وإعادة توصيف الكفاءات لتغطية التنسيق والتخطيط الاستراتيجي والاقتصاد ودعم السياسات المصمم خصيصا ورصد النتائج وتقييمها والشراكات الاستراتيجية؛ (ب) وموظفان إضافيان من موظفي الدعم الفني لكل فريق إقليمي تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) وتعزيز كبير لقدرات مكتب تنسيق العمليات الإنمائية بما يتناسب مع دوره المعزز.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أوصي بشدة بإنشاء صندوق تكامل تقديري بقيمة ٢٧٠ ٠٠٠ دولار في المتوسط لكل مكتب منسق مقيم من أجل تحفيز الجهود القطرية المرتبطة بالمبادرات ذات الأولوية. ومن شأن هذه الصناديق التقديرية أن تمكن المنسق المقيم من تحفيز التعاون والاستفادة بصورة محفزة من أصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج غير المقيمة والمتخصصة. وستبلغ التكلفة الإجمالية لهذا الصندوق ٣٥ مليون دولار لنظام المنسق المقيم في ١٢٩ بلدا.

٨٢ - وإجمالا، سيعادل المبلغ المطلوب لنظام المنسقين المقيمين الجديد وصندوق التكامل أقل من ١ في المائة من المساهمات البالغ قدرها ٢٩,٥ بليون دولار المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء تمويل جماعي عالمي برنامجي أكبر يكون مفتوحا لجميع البلدان من أجل تمكين المنسقين المقيمين من تعزيز الجهود المشتركة للنهوض بأولويات الأهداف الإنمائية المستدامة المحددة على الصعيد الوطني. ويعتبر هذا الاقتراح، والاعتبارات ذات الصلة، جزءا رئيسيا من اتفاق التمويل (انظر الفرع ثامنا أدناه).

٨٣ - وقد استعرضنا بعناية مختلف الخيارات الكفيلة بضمان التمويل المستدام لنظام جديد للمنسقين المقيمين. وهي تشمل التبرعات؛ وتقاسم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التكاليف؛ ورصد ميزانية عادية للاحتياجات المحددة؛ ونهجا ابتكارية أخرى، علاوة على توليفات مختلفة من هذه الخيارات. ولا ترقى هذه المقاربات إلى تلبية التوقعات العالية لنظام جديد للمنسقين المقيمين يتسم بالحياد وتتوفر لديه الموارد وتمويل يمكن التنبؤ به من أجل دعم تنفيذ خطة عالمية.

٨٤ - وإننا نحتاج إلى نظام لا يتوقف على التقلبات التي يشهدها التمويل الطوعي أو الترتيبات المشتركة بين الوكالات لتقاسم التكاليف، وهي ترتيبات تتطلب دعما من هيئات إدارية متعددة ولا تعمل على النحو الأمثل. ويمكن أن يكون لتذبذب التمويل الطوعي آثار مدمرة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبلدان التي تخدمها، في الوقت الذي يكتسي فيه الدعم المتماسك أهمية أكبر من أي وقت

مضى. وستتطلب مهمة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تكون الالتزامات بتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها التزامات ذات مصداقية.

٨٥ - وأوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في تمويل القدرات الأساسية لنظام المنسقين المقيمين من خلال أنصبة مقررة، بتكلفة تقريبية تبلغ ٢٥٥ مليون دولار، لضمان حصوله على تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به وطويل الأجل يمكّنه من أداء وظائفه الحيوية. وسيمثل ذلك خطوة منطقية في الوقت الذي تعيد فيه المنظمة وضع التنمية المستدامة في صميم عملها. فلا غنى عن تنشيط نظام المنسقين المقيمين من أجل كفالة استجابة أكثر تكاملا من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيستمر تمويل القدرات والموارد الإضافية، بما في ذلك صندوق التكامل التقديري المقترح، من خلال تبرعات خارجة عن الميزانية.

٨٦ - ويُعتبر تنسيق التنمية مهمة أساسية للمنظمة. ويجب أن تكون جميع الدول الأعضاء ممسِكة بزمام هذه المهمة إذا ما أريدَ للمنسقين المقيمين أن يكونوا عناصر تحفيز يتوفر فيهم الحياد والكفاءة على نحو ما تقتضيه الخطة الجديدة. وسيضمن التمويل من الأنصبة المقررة أيضا إمكانية التنبؤ بهذه المهمة - وحضورها المادي - لمواصلة دعم البلدان بينما هي تمضي في مساراتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن شأن وجود مهمة تنسيق أكثر قوة، بما لا تتجاوز تكاليفه نسبة ١ في المائة من المساهمات السنوية المتاحة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، أن يحقق قيمة مقابل ما ينفق من مال. ومن شأن ذلك أن يحسن كثيرا من الفعالية ويعزز القيادة والمساءلة من أجل توجيه النتائج التي تتحقق عن طريق النسبة الأخرى البالغة ٩٩ في المائة من الميزانية. ووفقا لجميع المعايير، سيمثل ذلك استثمارا جيدا للأمم المتحدة وللإنسانية.

خامسا - نهج إقليمي مجدَّد

٨٧ - في التقرير الذي قدمته في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعربتُ عن التزامي بإجراء استعراض للمهام والقدرات الإقليمية من أجل تقييم حالة النظام على نحو أفضل. وكان الاستعراض خطوة أولى في وضع الأمم المتحدة في وضع أفضل لتلبية المطالب الجديدة التي تطرحها خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي. وتم دعم النتائج التي أسفر عنها الاستعراض بإجراء مشاورات مستفيضة داخل المنظومة. وللمرة الأولى، تكونت لدينا صورة شاملة عن الوضع الإقليمي.

ألف - النتائج التي أسفر عنها استعراض المهام والقدرات الإقليمية

٨٨ - أدى الاستعراض فقط إلى زيادة التأكيد على ضرورة تحويل الهيكل الإقليمي من أجل أداء المهام المطلوبة في خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن يوفر المستوى الإقليمي محفلا لعقد الاجتماعات ويُسدي المشورة المتكاملة في مجال السياسات ويقدم الدعم المعياري والقدرات التقنية بشأن الأولويات الإقليمية، وأن يتوسع نطاقه سريعا عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، بينما يصبح العالم متعدد الأقطاب ومترابطا أكثر من أي وقت مضى، فإنه من الممكن الاضطلاع بدور هام على الصعيد الإقليمي في تعزيز القدرات السياساتية والتحليلية للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحديد سياق التحليل القطري في الأبعاد الإقليمية الرئيسية.

٨٩ - وتشكلت ملامح اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية إلى حد كبير بسياقات كل منها ونشأت لديها مواطن قوة وتركيز متباينة. وهي تركز أساسا على منتجات المعارف والبحوث وتوفر منبرا

متعدد الأطراف للحكومات. وفي الوقت الحاضر، تضم اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الخمس ما مجموعه ٨٠٠ ٢ موظف ويبلغ إجمالي نفقاتها السنوية ٣٦٠ مليون دولار.

٩٠ - وتؤدي الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة أيضا أدوارا حاسمة على الصعيد الإقليمي. فهي تقدم التوجيه الاستراتيجي والسياساتي والمساندة التقنية والدعم السياساتي والتنفيذي للمكاتب القطرية. كما تنتج بيانات وتحليلات ذات تركيز إقليمي ومتعدد البلدان. وهي تضم ما مجموعه ٨٠٠ ٦ موظف ويبلغ إجمالي نفقاتها السنوية ١،٢ بليون دولار.

٩١ - وتقع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمكاتب الإقليمية للوكالات والصناديق والبرامج في ٥٤ مدينة في جميع أنحاء العالم. ويوجد واحد وثمانون في المائة من موظفيها في ١٥ مدينة فقط. وفي المراكز الرئيسية السبعة، لا يوجد سوى ٥٠ في المائة من هؤلاء الموظفين في مبنى الأمم المتحدة الرئيسي في المدينة. ويضم إجمالي الوجود الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من ٦٠٠ ٩ موظف وتبلغ نفقاتها السنوية حوالي ١،٦ بليون دولار.

٩٢ - ولا تملك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها جزءا من الأمانة العامة، وجودا إقليميا، ولكنها تشارك في أنشطة تنمية القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري من خلال حساب التنمية التابع لها والصندوق الاستئماني للسلام والتنمية التابع للأمم المتحدة والصندوق الاستئماني للتعاون التقني. وسيكون من المهم مواءمة أنشطة الإدارة على الصعيدين الإقليمي والقطري مع أنشطة اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٣ - وعلى الصعيد الإقليمي توجد آليتان للتنسيق. وتقدم الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم الوكالات والصناديق والبرامج على الصعيد الإقليمي، الدعم إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكفل تحقيق الفعالية والاتساق عموما في أنشطة الأفرقة القطرية. وتدعو آليات التنسيق الإقليمي الكيانات لتعزيز اتساق السياسات وتبادل الآراء بشأن المواضيع ذات الصلة والمجالات ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي.

٩٤ - وأظهر الاستعراض أنه رغم وجود تعاون بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، فإن هناك أيضا تداخل في مجالات دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبيانات، والتحليل، والدعوة وإسداء المشورة في مجال السياسات، والمساعدة التقنية، وإدارة المعارف، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي مجال البيانات، ليس هناك قيادة واضحة، إذ توجد مراكز بيانات متعددة في الوقت ذاته والتنسيق محدود فيما بينها. وأوجه التداخل القائمة هي أفقية، إذ تتناول الكيانات مواضيع ومسائل متشابهة، وعمودية حيث توسع الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية نطاق أنشطتها ليصل إلى الصعيد القطري.

٩٥ - ووجود قدر معين من التداخل أمر متوقع لأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتناول خطة متكاملة. بيد أن ما يحرك أوجه التداخل هو التنافس على الموارد والولايات المتنافسة والطلبات المتنوعة للدول الأعضاء. وتتفاقم أوجه انقطاع التواصل بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية بفعل النقص الكبير في التبادل المشترك بشأن الأنشطة والأعمال المخطط لها على الصعيد القطري.

٩٦ - ونحن بحاجة إلى إعادة تقويم المستوى الإقليمي وتبسيطه ومواءمته بشكل كامل مع خطة عام ٢٠٣٠. وفي سياق الانتقال إلى منظومة إنمائية للأمم المتحدة قادرة على تحقيق الغرض المنشود على

الصعيد الإقليمي، أقترح اعتماد نهج ينطوي على خطوتين. وسيبدأ تطبيق هذا النهج بتحسين الترتيبات القائمة إلى أكبر قدر ممكن من أجل تحقيق أثر أكبر، وصولا إلى التنفيذ الكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وسيشمل ذلك توضيح تقسيم العمل ومواءمة الجهود فيما بين الكيانات والشروع في عملية إعادة التوصيف. وسترسي هاتان الخطوتان الأساس للمضي قدما نحو وضع مجموعة جديدة من المقترحات من أجل القيام بإعادة هيكلة أطول أجلا وذلك بُغية تحسين التفاعل بين مختلف الهياكل الإقليمية.

باء – تحسين الهياكل الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

٩٧ – ستتخذ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات فورية من أجل توضيح تقسيم العمل بين هياكلها الإقليمية. وسيشمل ذلك التنفيذ الكامل لبيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٣/٧١. وسيُوسَّع نطاق الترتيب ليشمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز اتساق السياسات. وسنبدأ أيضا بعملية لإعادة التوصيف وفقا لتقسيم العمل المحدد، في إطار عملية شاملة وتشاركية تشمل اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٨ – وفي عام ٢٠١٨، سنقوم أيضا بوضع وتنفيذ بروتوكول واضح للمشاركة القطرية من جانب كيانات الأمانة العامة والوكالات غير المقيمة الأخرى، لضمان إبلاغ المنسقين المقيمين بجميع الأنشطة الإنمائية القطرية. وسيُشجَّع المنسقون المقيمون الجدد أيضا على القيام بزيارات تعريفية والتواصل بصورة أكثر انتظاما مع اللجنة الإقليمية المعنية والمكاتب الإقليمية للوكالات والصناديق والبرامج من أجل تحسين الفهم للأصول الإقليمية التي يمكن استخدامها لصالح أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٩٩ – وفي إطار جهود التحسين هذه، سنكفل أن تتضمن عملية وضع واستعراض أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحليلا أكثر استفاضة للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود، وستكون اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية جزءا لا يتجزأ من العملية. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى زيادة فعالية عمل الأمم المتحدة بشأن التحديات والفرص التي لا تعرف حدودا، مثل تغير المناخ والهجرة الدولية. كما أن إدراج اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية لجميع أنشطتها على الصعيد القطري في هذه الأُطر سيصبح شرطا من الشروط.

١٠٠ – وفي سياق تعزيز التنسيق الإقليمي، سوف نكفل قيام الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات التنسيق الإقليمي بعقد اجتماعات مشتركة أو بالتعاقب، إذ يتيح ذلك لجداول أعمالها أن يثري بعضها البعض، كما هو الحال في الوقت الراهن في أوروبا – منطقة رابطة الدول المستقلة. وستتلقى بذلك الخدمات من أمانة مشتركة. وسيجري أيضا تعزيز مشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في آلية التنسيق الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، سنسعى إلى تعزيز مشاركة الكيانات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، تحت رعاية اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يكفل توثيق الصلة بين السياسات والتنفيذ، واستغلال تلك الآليات على نحو أفضل بوصفها دورات تحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية على الصعيد العالمي. وأخيرا، سيتم إنشاء لجنة مشتركة للمنشورات للحد من الازدواجية من حيث المنتجات المعرفية.

جيم – إعادة هيكلة أصول الأمم المتحدة الإقليمية في الأجل المتوسط

١٠١ – في الأجلين المتوسط والطويل، سوف أطلق عملية لتحديد استراتيجية كفيلة باتخاذ تدابير أكثر طموحا بهدف ترشيد وجود الأمم المتحدة الإقليمي وتعظيم أثره. وتشمل الخيارات التي يتعين النظر فيها بالتشاور مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ما يلي:

(أ) التحرك تدريجيا نحو إدماج الأفرقة الإقليمية وآليات التنسيق الإقليمي لتحقيق المشورة المتكاملة في مجال السياسات التي تتطلبها خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن هذه المنظومة المتكاملة أن تكفل تحسين الدعم الفني المقدم للأفرقة القطرية على صعيد أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستكفل وجود حلقة فعالة من التعقيبات المعيارية والتنفيذية المستندة إلى قدرة بحثية متينة؛

(ب) استكمال إعادة تصنيف موظفي اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بُغية إعادة بلورة دور اللجان الإقليمية وأصولها مجددا، في ضوء متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون الهدف من ذلك تعزيز فعالية اللجان ودورها التنظيمي وهويتها بوصفها مراكز تفكير وجهات تقدم الدعم الفكري لعمليات إسداء المشورة في مجال السياسات بشأن التنمية المستدامة؛

(ج) النظر في نقل موظفي اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية إلى خارج المقر من أجل تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وسد الثغرات الفنية دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(د) استكشاف مزيد من الفرص المتاحة للاشتراك في المواقع وتحقيق أوجه الكفاءة على الصعيد الإقليمي.

١٠٢ – وسأقدم معلومات مستكملة إلى الدول الأعضاء بشأن الخيارات المتاحة لإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة في الأجل الطويل بحلول عام ٢٠١٩، كجزء من تقريري السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته الموضوعية.

سادسا – التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة

١٠٣ – تستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى التزام الدول الأعضاء بأن تكون مسؤولة أمام مواطنيها عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدورها أن تعيد توجيه نفسها من أجل إبراز النتائج على نحو أفضل للدول الأعضاء والجمهور. واتخذت المنظومة خطوات حاسمة في السنوات الأخيرة لتحسين الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن النتائج فيها. وتشكل العديد من الكيانات قدوة يُحتذى بها في هذا الصدد. بيد أن التقدم المحرز على صعيد الكيان لم تجاريه تحسينات على نطاق المنظومة.

١٠٤ – وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٧١، في إطار الجهود الرامية إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ضرورة تحسين إدارة المنظومة بهدف زيادة الاتساق والشفافية والاستجابة

والفعالية[٧]. وينبغي إيجاد حيز لزيادة فعالية الرقابة والتنسيق الأفقيين وزيادة الشفافية والاتساق في التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الأداء الجماعي للنظام.

١٠٥ - واستجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ لتحسين المساءلة والتنسيق والرقابة، اقترحتُ أن تنظر الدول الأعضاء في التركيز على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الموجودة في نيويورك. ويندرج إدخال إصلاحات على مجالس الإدارة ضمن صلاحيات الدول الأعضاء حصرا. ولذا فالمقصود من مقترحاتي أن تكون مدخلات أثناء قيام الأعضاء باستكشاف السبل الكفيلة بضمان ممارسة رقابة متسقة وفعالة على استجابة المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠.

١٠٦ - وأسلّم في هذا الصدد بأن رئيس الجمعية العامة قد بدأ الاستعراض الشامل لقرار الجمعية العامة ١/٦٨. وأشير أيضا إلى أن رئيس الجمعية سيمضي في الجهود الرامية إلى مواءمة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة مع خطة عام ٢٠٣٠. وأثني على تلك الجهود وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة ممارسة دورها القيادي لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في متابعة تنفيذ الخطة.

ألف - تنشيط الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والآليات ذات الصلة به في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٧ - يُسلَّم على نطاق واسع بضرورة توفير مزيد من التوجيه الاستراتيجي والرقابة فيما يتعلق بالعمل على نطاق المنظومة. ولسد هذه الثغرة، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادا إلى مبادئ الميثاق والتوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١. وقد يرغب المجلس، في سياق تعزيز إدارته وعمله، في الاستفادة من المجموعة الكاملة من أدواته، بما في ذلك الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية والنشاط الخاص بالانتقال والاجتماع المشترك بين المجلس ولجنة بناء السلام. وعموما، ينبغي تعزيز الوظيفة التداولية للمجلس، مع التركيز على المساءلة وتبادل المعارف والتعلم المتبادل من أجل تحقيق نتائج أفضل.

١٠٨ - وفي هذا السياق، أقترح أن تنظر الدول الأعضاء في إضفاء الطابع المؤسسي على الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منبرا للمساءلة عن الأداء على نطاق المنظومة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد اجتماعات نصف سنوية لهذا الجزء تركز على نقاط متمايزة. وسيقدم أول هذه الاجتماعات النصف السنوية المعقودة في إطار هذا الجزء التوجيه السياساتي بشأن العمل على نطاق المنظومة على جميع المستويات. ومن شأن هذا الاجتماع أن يعزز الروابط بين السياسات العامة والمهام التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإشراف الدول الأعضاء عليها، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة وتقديم التقارير السنوية عن الدعم الجماعي الذي تقدمه المنظومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة.

١٠٩ - كما سيُعنى الاجتماع الأول المعقود في إطار الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالإشراف على التنسيق الإقليمي. وسيشهد جدول الأعمال تقديم تقارير سنوية عن نتائج آليات التنسيق الإقليمي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم مزامنتها مؤخرا. وأعتقد أن من شأن هذا العنصر

(٧) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة ٤٥.

الجديد في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفر فرصة منتظمة للدول الأعضاء كي تمارس دورها الرقابي فيما يتعلق بالهيكل والتنسيق الإقليميين للمنظومة. وسوف يوفر حيزا للعمل فيما يتعلق بحالة الاتساق بين اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بهدف مواصلة إعادة التوصيف وإعادة الهيكلة والتوحيد في خدمة خطة عام ٢٠٣٠.

١١٠ - ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تركيز الاجتماع الثاني من الاجتماعات النصف السنوية المعقودة في إطار الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على تعزيز التوجيه المقدم إلى مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن خلال إثراء مداولات مجالس الإدارة المعنية، سيساعد هذا الاجتماع على تعزيز الاتساق في توفير التوجيه والرقابة الاستراتيجيين من جانب الدول الأعضاء عبر مختلف كيانات المنظومة. وسيساعد في نهاية المطاف على ضمان اتباع نهج مشترك في الجهود الاستراتيجية والبرنامجية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١١١ - ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدم أيضا هذا الاجتماع لتعزيز التوجيه المقدم بشأن تنسيق المنظومة الإنمائية مع جهود المساعدة الإنسانية وبناء السلام. ويمكنها أن تستفيد من نشاط معاد تصميمه من أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون في المجالين الإنمائي والإنساني، وكذلك من الاجتماع المشترك بين المجلس ولجنة بناء السلام. ويمكن أن يُعقَّد مباشرة عقب الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس بُغية تعزيز الاتساق. ومن شأن ذلك أن يساعد على توطيد دور المجلس بوصفه حيزا حكوميا دوليا لتعزيز انتقال المنظمة إلى ثقافة الوقاية والتركيز على النتائج. وخلال المشاورات، اقترحت بعض الدول الأعضاء أيضا أن استئناف التناوب السابق لدورة المجلس بين نيويورك وجنيف قد يكون مفيدا في هذا الصدد. وإنني على استعداد للمضي قدما في هذه المناقشات في حال وجود اهتمام بين عامة الدول الأعضاء.

١١٢ - وعلاوة على المساءلة أمام الدول الأعضاء، يجب أن تواصل الأمم المتحدة الانفتاح والتواصل وأن تكون أكثر مراعاة لعامة الجمهور الذي تخدمه. ومن شأن إعادة الاستثمار في أنشطة الدعوة العامة والاتصالات في سبيل تحقيق نتائج التنمية المستدامة أن يجعل من الأسهل على العالم أن يفهم الالتزامات العالمية للأمم المتحدة وأن يشارك فيها. وينبغي أيضا للخبراء والعاملين في مجال التنمية أن يتوجهوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه حيزا حيويا لتبادل الآراء والتحليلات في مجال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، بينما توسع المنظومة نطاق أنشطة التوعية إلى الشركاء الخارجيين، فقد ترغب الدول الأعضاء في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في مداولات المجلس، ولا سيما المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والشبابية.

باء - تعزيز الإرشاد والرقابة التنفيذيين من خلال مجلس تنفيذي مشترك

١١٣ - تشكل المجالس التنفيذية أجزاء حيوية من إدارة النظام. فهي تقدم الدعم الحكومي الدولي للأنشطة الإنمائية وتشرف عليها وتضمن التقيد بالتوجيه السياساتي الصادر عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والميثاق. وتتولى أيضا مسؤولية توجيه توصيات إلى المجلس عن طريق التقارير السنوية. وفي الوقت الراهن، فإن القاعدة المتبعة في المجالس التنفيذية هي تقديم تقارير عن الولايات الخاصة بكل كيان، على الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالإدارة والمساءلة على نطاق المنظومة. ويؤدي ذلك

إلى خلق أوجه قصـــور وتجزؤ في الولايات المشـــتركة. ولوحظ مثال على ذلك في تنفيذ مبادرة ”توحيد الأداء“. وفي حين أن الحكومات تطوعت للحد من التجزؤ، فإنها واصـــلت اللجوء إلى مجالس مســـتقلة للحصـــول على الموافقات على البرامج القطرية. ويشـــير ذلك إلى تناقض وحيد، لكن خطير، في الطريقة التي نسعى بها إلى تحقيق نتائج جماعية.

١١٤ - وهناك طرق مختلفة للتغلب على هذه التحديات. ولا زلت أرى أن أكثر الخيارات فعالية هو إنشـاء مجلس تنفيذي مشـترك للصـناديق والبرامج الموجودة في نيويورك. وفي هذا الصـدد، أقترح أن تنظر الدول الأعضـــاء في الإدماج التدريجي للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة. فمن شـــأن إنشـــاء مجلس مشـــترك أن يســـاعد على توحيد أصـــوات الدول الأعضـــاء وأن يكفل اتباع نهج متســـق إزاء مجموعة من الكيانات ذات الآثار التشـــغيلية الهامة، تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن مجلس اقتصادي واجتماعي معزز. وسيعزز هذا الإرشادَ والرقابة التنفيذيين من جانب الدول الأعضـــاء بشـــأن الاســـتراتيجية والتخطيط والنتائج المشـــتركة، دون المســـاس بدورها الرقابي وتفاعلها فيما يتعلق بالأولويات البرنامجية لكل كيان من الكيانات.

١١٥ - وسيواصل المجلس التنفيذي المشترك توفير حيز مخصص لكل ولاية على حدة، لضمان أن تظل الإدارة والرقابة العموديتين متينتين. وسيتواصـل تناول هذه الأولويات الخاصـة بكل كيان من خلال أجزاء محددة من المجلس المشترك، في حين سيحدد الجزء المشترك توصيفا خاصا للعمل المشترك والإبلاغ المشترك بشـأن المسـائل التي تهم جميع الكيانات الخمسـة. ومن شـأن إنشـاء مجلس مشـترك أن يوفر أيضـا واجهة أفضل لزيادة التنسيق مع مجالس الوكالات المتخصصة.

١١٦ - وسـينطوي تفعيل المجلس التنفيذي المشـترك على بعض التحديات، بما فيها تحديد تكوينه وإيجاد التوازن السـليم بين الدورات المشـتركة وتلك الخاصـة بكل كيان من الكيانات. بيد أن الفوائد المحتملة التي يمكن جنيها من تحسـين الإدارة الأفقية والمكاسـب في الكفاءة سـوف تطغى على تلك التحديات. وعلى سـبيل التوضـيح، في عام ٢٠١٧، اجتمعت المجالس التنفيذية الثلاثة المذكورة أعلاه بصـفة رسمية في إطار مسـارات منفصـلة لمدة إجمالية قدرها ٣٤ يوما وبصـفة وغير رسمية لمدة لا تقل عن ٥٠ يوما. ومن شـأن إدماج المجالس أن يلغي الحاجة إلى عقد اجتماعات متعددة ويُبسِّط عملية الإبلاغ ويُمكِّن إجراء المزيد من المناقشات التحاورية بشأن العمل الجماعي.

١١٧ - وستتحقق مكاسـب هامة أخرى في الكفاءة ووفورات محتملة أيضـا. فبالنسـبة للوفود القادمة من العواصـم لتمثيل أعضـاء المجلس، سـيتم تقليص تكاليف السـفر والتخطيط والوقت. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن وجود أمانة واحدة، قائمة بذاتها، للمجلس التنفيذي، لإدارة الدعم اللوجستي والتنظيمي من شأنه أن يسهم في تعميق الفهم لعمل فرادى الوكالات وتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد. كما أن إصدار وثائق مشـتركة سـيقلل أيضـا من حجم الوثائق التي تصـدرها فرادى الكيانات وسـييسـر القيام بعمليات مناقشـة واتخاذ قرارات أكثر وضـــوحا. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تســـتفيد الكيانات من اتفاقات مســـتوى الخدمات التي يبرمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مضيفا لأمانة مجلسها.

١١٨ - وسيتم الانتقال تدريجيا إلى مجلس مشترك، تحت توجيه الدول الأعضاء وقيادتها. وتبعا للتجربة التي تجري مع المجالس التنفيذية الموجودة في نيويورك، يمكن النظر في دمج مجالس موجودة في أماكن أخرى. وإذ أشجع الدول الأعضاء على التحلي بالجرأة في دفع عجلة التغييرات في الإدارة والرقابة في المنظومة، فإن إجراء تغييرات عملية فورية لتعزيز أساليب عمل المجالس سيكون مفيدا.

١١٩ - واستمعتُ إلى آراء قيمة في هذا الصدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الحاليون في المجالس التنفيذية في نيويورك. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ضمان تغطية بنود جدول الأعمال ذات الأولوية في الدورة نفسها ومواءمة النهج الذي تتبعه مختلف الكيانات في تناول بنود جدول الأعمال. ويمكن أيضا النظر في تحويل أمانات المجالس التنفيذية إلى هيئات مستقلة. فمن شأن ذلك أن يكفل قيامها بخدمة الدول الأعضاء بطريقة أكثر حيادا.

١٢٠ - ويمكن أن ينظر الأعضاء أيضا في منح صلاحيات تشريعية للاجتماع المشترك القائم للمجالس التنفيذية ريثما يتم تأسيس مجلس مشترك. فقد عانى الاجتماع المشترك من الافتقار إلى سلطة اتخاذ القرار، مما حدّ من تأثيره. وقد ترغب الدول الأعضاء في إضفاء الصفة الرسمية على النظام الداخلي للاجتماع المشترك وإدراج حكم يتيح له أن يصبح منبرا لاتخاذ القرارات.

جيم - إنشاء وظيفة تقييم مستقلة على نطاق المنظومة

١٢١ - يؤدي التقييم المستقل على نطاق المنظومة دورا هاما في تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة وترتيبات التعلم الجماعي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك لتمكين استمرار تحسين مساهماتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. غير أن مستوى الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لا يتناسب مع أهمية وظيفة التقييم والطلب المتزايد عليها.

١٢٢ - وسأنشئ وحدة صغيرة مستقلة للتقييم على نطاق المنظومة، تديرها إدارة الشؤون الإدارية وتكون مسؤولة مباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستعمل الوحدة معي، بصفتي المسؤول الإداري الأول للمنظمة، ولكنها ستقدم تقاريرها مباشرة إلى الدول الأعضاء. وسيستند ذلك إلى توصياتي الأولية بوضع رؤية جامعة واستراتيجية للتقييم تنبع من ولايات المنظمة وتتصل بالأهداف والغايات الاستراتيجية. وبالنظر إلى أهمية تشديد المساءلة، من الأساسي هيكلة هذه الوظيفة بطريقة تمتثل لأفضل الممارسات الدولية في مجال التقييم، وأن تكون المبادئ الأساسية المتمثلة في الاستقلالية والمصداقية والفعالية والجدوى متأصلة في السياسات[٨].

١٢٣ - وستتعاون الوحدة بشكل وثيق مع مكاتب التقييم التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، لضمان أن نضع ترتيبات سياساتية ومؤسسية مجدية وواقعية للتقييم على نطاق المنظومة. وستركز الوحدة على المسائل الشاملة والاستراتيجية المتصلة بالدعم الذي تقدمه المنظومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. واستنادا إلى تعزيز وظيفة التقييم في الأمم المتحدة، ستطلب اللجنة إجراء عدد قليل من التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة بشأن المسائل الإنمائية

(٨) انظر JIU/REP/2014/6؛ انظر أيضا مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Summary of the Third International Conference on National Evaluation Capacities: solutions to challenges related to independence, credibility and use of evaluation" (2013).

الاستراتيجية لإتاحة تقديم مدخلات موثوقة نابعة من التقييم لأعمال تقرير السياسات وإعداد الخطط على نطاق المنظومة، فضلا عن تنفيذ العمليات وصنع القرار.

١٢٤ - وستواصل الوحدة التركيز على الأنشطة العالمية على نطاق المنظومة، بينما تشجع وتدعم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري في اضطلاعها بتقييمات مشتركة لأنشطتها البرنامجية وللجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستسترشد التقييمات على نطاق المنظومة بوثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة وستستنير بها. وستُتخذ خطوات لتعزيز جودة التقييمات في المستويات الدنيا من هيكل التقييم الحالي، بما في ذلك تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لاستخدامها بمصداقية على مستويات أعلى من التجميع والتوليف.

١٢٥ - وسينتج عن هذه الوظيفة التقييمية الخفيفة تقارير عالية الجودة وذات مصداقية مهنية تتسم بالاستقلالية وتقدم أدلة على الأثر والقيمة المتحققَين مقابل الأموال المستثمَرة على نطاق المنظومة وتحليلا لهما. وستكون تقارير الوحدة متاحة للجمهور. وستمكننا أيضا تلك الوظيفة التقييمية من تحسين تقييم أثر الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، وتقديم تعقيبات آنية عند الإمكان. وستوجه الأدلة التقييمية السياسات والإدارة على مستوى المنظومة، وستحفز على التغيير وإدخال التحسينات، وستكون أيضا وسيلة للتنبؤ بالمخاطر والاتجاهات الحرجة.

١٢٦ - وستستفيد الوحدة أثناء اضطلاعها بمهامها من القدرات التقييمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وستزيدها، وتلك القدرات موجهة إلى حد كبير في الوقت الحاضر نحو خدمة الأهداف الخاصة بالوكالات محددة واحتياجاتها الفردية في مجال اتخاذ القرارات. وستكفل الوحدة تفادي تكرار مهام وحدة التفتيش المشتركة، بل تكميلها، من خلال الاتصال الوثيق بين الوحدتين. وسترتبط بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عن طريق العمل بنشاط مع أعضائه لالتماس التقارب بين خطط التقييم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحيثما أمكن، الاستفادة من قدرات الفريق ونواتجه. ولمواصلة تجنب الازدواجية، ستكفل الوحدة المقترحة استرشاد أدوار ومسؤوليات مكاتب التقييم التي تضطلع بمسؤولية على صعيد الوكالات وعلى نطاق المنظومة بمبادئ من قبيل الضرورة الاستتباعية والقيمة المضافة والكفاءة.

١٢٧ - وسيتألف ملاك موظفي الوحدة من مدير برتبة مد-٢ يساعده عدد صغير من الموظفين ذوي التعيينات المحددة المدة. وسيُكمل الملاك بموظفين معارين من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يتمتعون بخبرات راسخة مستمدة من جميع أنحاء المنظومة، مما يكفل بداية سريعة. وسيلزم النظر بعناية في التكوين الدقيق والمؤهلات الدقيقة ومن الضروري اختيارهما من خلال عملية تنافسية صارمة، بما يتسق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[٩]. وستعمل الوحدة بميزانية تبلغ حوالي ٣ ملايين دولار، أو ٠,٠١ في المائة من مستوى إنفاق عام ٢٠١٦ على أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، باستثناء الاشتراكات المقررة.

(٩) انظر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، (2016) *Norms and Standards for Evaluation*.

سابعا – الشراكة من أجل خطة عام ٢٠٣٠

ألف – شراكة عالمية من أجل خطة عام ٢٠٣٠

١٢٨ – بالموافقة على خطة عام ٢٠٣٠، أعادت الدول الأعضاء تأكيد الأهمية المحورية للتضامن والشراكة في الشؤون الدولية. وتعترف الخطة الجديدة بترابط المناطق والأمم وبتزايد نطاق التحديات التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون العالمي.

١٢٩ – وأهداف التنمية المستدامة ثمرة عملية تشاور غير مسبوقة وواسعة النطاق وشاملة، بقيادة قوية من جانب الدول الأعضاء، تتجاوز الأمم المتحدة لتشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، في تشكيل المستقبل الذي نصبو إليه. ولكل الحكومات الوطنية، على جميع المستويات، فضلا عن البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال والمنظمات الخيرية والأوساط العلمية والبحثية والأكاديمية، ومجموعات المتطوعين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، دور في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضمان المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

باء – الشراكات من أجل خطة عام ٢٠٣٠

١٣٠ – اتفقت الدول الأعضاء على الأهمية الحاسمة للشراكات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وطموح أهداف التنمية المستدامة واتساع نطاقها يجعلانها مستحيلة التحقيق من دون شراكات قوية. وسيكون على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاستفادة من سلطتها التنظيمية الفريدة لمساعدة البلدان على أداء دور الوساطة في مختلف الشراكات اللازمة على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية، وتوحيد جهود الجهات الفاعلة التي تمتلك المزيج المناسب من الموارد – أي المعرفة والعلم والتكنولوجيا والتمويل. لإيجاد حلول مبتكرة يمكن تطبيقها على النطاق اللازم لمواجهة التحديات الملحة. واستناداً إلى جهود الشراكة القائمة، تتمتع الأمم المتحدة بوضع فريد يمكّنها من توفير المنابر اللازمة لجميع الجهات الفاعلة للعمل معا وبناء الثقة وحشد أصولها الخاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣١ – وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية زيادة نطاق شراكاتها. على نطاق المنظومة. لمواكبة متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وتتباين خبرة الأمم المتحدة في مجال الدخول في الشراكات تباينا شديدا. ففي حين أن بعض الكيانات وضعت سياسات وممارسات متطورة من أجل إشراك الجهات الفاعلة الخارجية، تتبع بعض الكيانات الأخرى نهجا أكثر تحفظا، وغالبا ما يكون ذلك نتيجة محدودية القدرات والمهارات. وعموما، ما زالت جهود الشراكات مجزأة ومركزة بشكل مفرط على أنشطة المشاريع. وهو نهج من غير المرجح أن يولد نتائج على النطاق الذي تتطلبه خطة عام ٢٠٣٠.

١٣٢ – وفي الوقت نفسه، يجب على المنظمة أن تحسِّن أداءها لإدارة المخاطر وضمان الرقابة على نحو يحمي قيمها ولكن يتيح المجال للابتكار وتوسيع ترتيبات الشراكات. ومعايير وإجراءات العناية الواجبة شديدة التباين على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحتاج إلى المواءمة. وينتج عن الافتقار إلى نهج واحد للعناية الواجبة على نطاق المنظومة عدم الكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية، لأن وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة كثيرا ما تجري فرزا لنفس الشركاء، وذلك يعرض بشكل كبير سمعة المنظمة للخطر. ويؤدي ذلك أحيانا إلى اتخاذ قرارات متناقضة على نطاق الكيانات، مما يقوض نزاهة المنظمة ويزيد من قابلية تضررها.

١٣٣ - ومن الضروري أيضا زيادة الشفافية فيما يتعلق بنطاق وأنواع الشراكات التي تعمل معها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستوضع تدابير لكفالة الشفافية والمساءلة الكاملتين في ما تقيمه الأمم المتحدة من شراكات.

١٣٤ - ويجب علينا إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للشراكات في كل ما نقوم به، لضمان قدرة استجابة المنظومة على نحو ملائم لاحتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ خطة شاملة ومتكاملة. وفي إطار تنشيط مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، طلبتُ إلى نائبة الأمين العام أن تنشئ شراكة كأولوية عليا. وفي انتقالنا إلى جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يجب علينا أن نكفل تمكين مكاتب المنسقين المقيمين، على الصعيد القطري، من أداء دور مركز جامع للشراكات مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد كان هذا نداء قويا خلال مشاوراتنا مع جماعات المجتمع المدني لإعداد هذا التقرير. وعلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تشجع بشكل متزايد الحوار التعاوني والمفتوح مع جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الأشد تخلفا عن الركب، على النحو الذي تدعم به المؤسسات الوطنية.

١٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أعتزم بدء ستة مسارات عمل متصلة بالشراكات.

١٣٦ - أولا، لقد كلفت القيادة العليا للأمم المتحدة بتنسيق عملية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، من أجل الاتفاق على نهج للشراكة على نطاق المنظومة. ومن المتوقع أن يحافظ هذا النهج على التركيز على الصعيد القطري، مع أداء مكاتب المنسقين المقيمين على المستوى القطري لدور مراكز بناء الشراكات على نطاق المنظومة وتقديم الدعم للبلدان في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣٧ - وثانيا، سأعزز النزاهة والعناية الواجبة وإدارة المخاطر على نطاق المنظومة. وتشمل التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، قبول المبادئ العشر للاتفاق العالمي كمعيار موحد للشراكة مع كيانات القطاع الخاص، ووضع معايير موحدة لبذل العناية الواجبة لأغراض إشراك مختلف مجموعات الجهات الفاعلة من غير الدول، وإنشاء فرقة عمل معنية بالنزاهة تضم القيادة العليا للأمم المتحدة من أجل إدارة المخاطر الناجمة عن تفاعل الأمم المتحدة وقطاع الأعمال وتعهّد مجموعة من الشركات ''الجاهزة للشراكة''. وستستكشف عملية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جميع الخيارات المتاحة وتكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن.

١٣٨ - وثالثا، طلبت من قيادة الاتفاق العالمي النظر في سبل تحسين الحوكمة على الصعيد العالمي، وكذلك في أثر الشبكات المحلية للاتفاق العالمي والرقابة عليها. وعلى الاتفاق العالمي القيام بدور حاسم في دعم هذه الجهود. ويمكن للشبكات المحلية للاتفاق العالمي أن تشجع على زيادة العضوية، وتعزيز اعتماد مبادئ الاستدامة من جانب دوائر الأعمال المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تضم أكثر من ٧٠ في المائة من الأسواق المحلية، وإدماجها في طرق أداء العمل للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٣٩ - ورابعا، سيجري إرساء مكتب الأمم المتحدة للشراكات بوصفه بوابة المنظمة للشراكات على الصعيد العالمي. وسنبدأ في أوائل عام ٢٠١٨ باستعراض العمليات الجارية لتسترشد بها منصة متجددة

لأغراض زيادة فعالية انخراط الشركاء من أصحاب المصلحة المنتمين إلى القطاعين العام والخاص، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤٠ - وخامسا، سأواصل تطوير شراكتنا مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل تحديد الاتفاق على نطاق المنظومة حول الإجراءات الكبيرة الأثر دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيُوضع اتفاق مع البنك الدولي بحلول منتصف عام ٢٠١٨.

١٤١ - وسادسا، سأمضي قدما في الجهود الرامية إلى تنشيط دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب الدول الأعضاء. والاستفادة من قدرات جميع الجهات الفاعلة في التنمية وتمكين النمو السريع لقدرات البلدان النامية على تبادل المعلومات والدعم فيما بينها، أمور في صميم خطة عام ٢٠٣٠.

١٤٢ - ومن خلال العمل بشكل وثيق مع مبعوثي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنقوم بصياغة مقترحات لتجديد هياكل وآليات الأمم المتحدة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في الوقت المناسب لإرشاد مداولات مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٩[١٠].

١٤٣ - وفي الوقت نفسه، بدأت بتنفيذ خطة العمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي تتمكن استراتيجيتي للمشاركة فيما يتعلق بتغير المناخ (٢٠١٧-٢٠٢١) من الاستفادة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك للتعجيل بالعمل والتحفيز على زيادة مستوى الطموح في مجال مكافحة تغير المناخ.

ثامنا - اتفاق للتمويل

١٤٤ - أقرت الجمعية العامة في القرار ٢٤٣/٧١ بأن خطة عام ٢٠٣٠ تتطلب نهج تمويل أكثر استدامة. ورفع مستوى قاعدة التمويل والقدرة على التنبؤ بها ومرونتها شروط مسبقة للنجاح في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن ناحية أخرى، سيتطلب تحسين التمويل من المنظومة اتخاذ تدابير بعيدة المدى من أجل تعزيز نتائج عملها الجماعي والمساءلة عنه وشفافيته.

١٤٥ - ولهذا السبب، دعوت في تقريري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى إبرام اتفاق تمويل - أي إبرام اتفاق بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يناسب في جُرأته جرأة خطة عام ٢٠٣٠، ويتضمن إجراءات حاسمة تتعلق بطريقة تخصيص المنظومة للأموال وصرفها. واستنادا إلى المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء، أقترح هيكلة اتفاق التمويل حول عدد محدود من الالتزامات المتبادلة الملموسة والواقعية. وتلك الالتزامات متأصلة في المبادئ الرئيسية الراسخة في القرار ٢٤٣/٧١ وهي: العالمية، وتعددية الأطراف، والحياد، والقدرة على التنبؤ، والشفافية، والمساءلة، والتركيز على تحقيق النتائج، والفعالية، والكفاءة.

(١٠) انظر قراري الجمعية العامة ٢٤٤/٧١ و ٣١٨/٧١.

ألف – الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق العوائد لخطة عام ٢٠٣٠

١٤٦ – يجب رفع مستوى التمويل الأساسي وإمكانية التنبؤ به لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تقديم الدعم الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ والالتزام بحيادها وطابعها المتعدد الأطراف. ويجب تمويل الوظائف الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ بشكل كاف وموثوق من الموارد الأساسية وعلى أساس يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات. ومن الأهمية بمكان أيضا توسيع قاعدة المساهمين وتنويعها.

١٤٧ – ويمثل التمويل الأساسي الركيزة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهو يتيح لكيانات الأمم المتحدة التخطيط على نحو الاستراتيجي، والتكيف بمرونة أكبر مع الاحتياجات القطرية، وتجميع الموارد لتحقيق نتائج مشتركة. وقد كان للانخفاض السريع في إجمالي الميزانية الأساسية لكيانات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أثر واضح على فعالية المنظومة وعلى قدرتها على التعاون. وبانخفاض الميزانية الأساسية حالياً إلى أقل من ٢٢ في المائة من مجموع المساهمات التي تلقتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ثمة حاجة ملحة إلى إعادة التأكيد على أهمية الميزانية الأساسية.

١٤٨ – ويجري تخصيص الميزانية غير الأساسية بصورة متزايدة. ففي عام ٢٠١٥، خُصص لمشاريع محددة ٩١ في المائة من جميع تدفقات الميزانية غير الأساسية الخاصة بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية. ومع أن هذه الأموال تؤثر بشكل كبير على حياة الكثيرين في جميع أنحاء العالم، فإنها كثيرا ما تؤدي إلى أوجه عدم كفاءة عرضية ناجمة عن التجزئة، والتنافس غير المبرر بين الكيانات، والزيادة في تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات. وفي بعض الحالات، يمكن أن تفضي إلى الاستثمار في مجالات تحتاج إلى الاستثمار، ولكن ليس بالضرورة في تلك التي تمثل أولوية عليا بالنسبة إلى الحكومات أو على نطاق كاف.

١٤٩ – وتكون صناديق التمويل الجماعي المصممة تصميما جيدا والتي تدار بمهنية أكثر فعالية وشفافية وتكمل الصناديق الخاصة بالوكالات. ولآليات التمويل الجماعي سجل قوي في تعزيز الاتساق والتنسيق، وتوسيع قاعدة المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والرفع المالي، وتوفير حوافز أفضل للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو على نطاق الركائز في السياقات ذات الصلة.

١٥٠ – وتوفير موارد أكثر قابلية للتنبؤ والمرونة للمنظومة لا يعني مجرد إعادة تأكيد الثقة بالأمم المتحدة فحسب، بل أيضا الاستثمار في النتائج من أجل الناس الذين نخدمهم. وسيعزز ذلك قدرة المنظومة على التصدي للتحديات العالمية الحاسمة من قبيل تغير المناخ، والاتجار بالبشر، والتشريد والصدمات المناخية القصوى، مع ضمان أثر أكبر من حيث المسائل التي تهم المواطنين، من قبيل تحسين نظم الصحة، وتحسين فرص العمل للشباب، والقضاء على الفقر، والإدارة المستدامة للمناطق الحضرية. ومن شأنه أن يسهل وظائف المنظومة الأساسية والتي تفتقر إلى التمويل، بما في ذلك المشورة في مجال السياسات ودعم تمويل التنمية. وفي نهاية المطاف، فإن اتفاق التمويل يعني زيادة احتمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والقضاء على الفقر من على وجه الأرض. وبعبارة أخرى، إنه يعني تحديد ما إذا كان بإمكاننا تحقيق طموحنا في جعل العالم مكاناً أكثر ازدهارا وسلاماً واستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥١ – وتمثل المجموعة الكاملة من التوصيات الواردة في هذا التقرير الالتزامات التي أتعهد بها باسم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأنا على ثقة بأن التغييرات التي ستُحدثها ستضاهي طموح خطة عام

٢٠٣٠. وأقترح أيضا إجراءات محددة لتحسين الشفافية والمساءلة والإبلاغ، في الأجل القريب، فيما يتعلق بالنتائج التي تحققت من خلال العمل على مستوى المنظومة. وإننا نلتزم على وجه التحديد بما يلي:

(أ) تقديم تقارير سنوية بشأن الدعم المقدم على نطاق المنظومة لأهداف التنمية المستدامة، على كل من الصعيد القطري وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيُشرع في ذلك على الفور وسيعزز بمرور الوقت في سياق المضي قدما في مواءمة منهجيات جمع البيانات والإبلاغ داخل المنظومة. وبحلول عام ٢٠٢١، نعتزم تقديم معلومات كلية عن النتائج على نطاق المنظومة، تثبت القيمة المتحققة مقابل الأموال لصالح الدول الأعضاء ودافعي الضرائب لديها؛

(ب) تعزيز الشفافية وسبل الوصول إلى المعلومات المالية على صعيد جميع الكيانات عن طريق الانضمام على نطاق المنظومة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، فضلا عن الامتثال الكامل لمعايير الشفافية الدولية؛

(ج) الخضوع لتقييمات مستقلة على نطاق المنظومة لتزويد الدول الأعضاء بتقييم موثوق به لما تحقق من نتائج؛

(د) تحقيق الامتثال الكامل للسياسات الحالية لاسترداد التكاليف، ومواصلة استكشاف نهج منسقة ولكن متمايزة لاسترداد التكاليف من جانب فرادى الكيانات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣؛

(هـ) تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الموارد غير الأساسية لكيانات الأمم المتحدة الإنمائية للأنشطة المشتركة، بما في ذلك لتكملة الموارد المتاحة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات؛

(و) إبراز مساهمات الدول الأعضاء الحيوية في الموارد الأساسية وصناديق التمويل الجماعي والنتائج ذات الصلة بها.

١٥٢ - ونقترح بدورنا أربع التزامات حاسمة من جانب الدول الأعضاء تتناسب مع الالتزامات التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسأخضع قادتها للمساءلة عنها. وتشمل هذه الالتزامات: الزيادة في الموارد الأساسية لفرادى الكيانات؛ وتحسين نوعية التمويل المخصص؛ وتوفير التمويل الكافي لنظام المنسقين المقيمين؛ وتعزيز أثر الأمم المتحدة المتكامل على الصعيد القطري عن طريق صندوق السياسات المشترك للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال السياسات المتكاملة، وصندوق بناء السلام.

باء - تعزيز آليات التمويل لإتاحة أداء الوظائف وتوفير القدرات الحيوية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٥٣ - أولا، نقترح أن تجدّد الدول الأعضاء التزامها بعكس اتجاه الانخفاض في حصة الموارد الأساسية المقدمة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى وجه التحديد، ينبغي زيادة النسبة المئوية للميزانيات الأساسية المخصصة لفرادى الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من المستوى الحالي البالغ ٢١,٧ في المائة من مجموع المساهمات إلى ما لا يقل عن ٣٠ في المائة في السنوات الخمس المقبلة. وسيكون ذلك هدفا واقعيا وخطوة أولى على طريق تمكين مختلف كيانات المنظومة من العمل بما تحتاجه من مرونة للتصرف على نحو استراتيجي وتوفير دعم معزز للشركاء في مجال السياسة العامة

والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق أوسع. وسيعيد أيضا بناء الثقة فيما يتعلق بمبدأ الدعم الشامل لركيزة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، وهو ما يتعين تحقيقه من خلال حل ينطوي على تقاسم الأعباء.

١٥٤ - وثانيا، نطلب دعم الدول الأعضاء لتحسين نوعية ما تخصصه من تمويل غير أساسي. وأقترح هدفين محددين في هذا الصدد: (أ) مضاعفة أموال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات على مدى فترة السنوات الخمس المقبلة، من ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٤ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل زيادة من ٨ في المائة إلى ١٦ في المائة من مجموع المساهمات غير الأساسية؛ و (ب) زيادة أموال الصناديق المواضيعية الخاصة بكيانات محددة من ٤٠٧ ملايين دولار إلى ٨٠٠ مليون دولار، بحلول عام ٢٠٢٣ أيضا.

١٥٥ - وثالثا، أكرر دعوتي الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لكفالة التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به لتنشيط نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وفي هذا التقرير، بينتُ الأسباب التي تدعو إلى تخصيص اشتراكات مقررة من الميزانية العادية لتغطية تكاليف تنشيط نظام المنسقين المقيمين، بمبلغ ٢٥٥ مليون دولار في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، أوصي بإنشاء صندوق تكامل تقديري قدره ٣٥ مليون دولار يموَّل من مصادر خارجة عن الميزانية، لكي يزود كل منسق مقيم بمبلغ ٠٠٠ ٢٧٠ دولار في السنة لتقديم دعم سياساتي متكامل إلى الشركاء الوطنيين، بالاستفادة من أصول النظام. ويمثّل تمويل نظام المنسقين المقيمين عنصرا أساسيا في عملية إعادة تنظيمه، ومن ثم فإنه يقع أيضا في صميم اتفاق التمويل المقترح.

١٥٦ - وأخيرا، نعوّل على دعم الدول الأعضاء للتحفيز بوسائل مالية على توسيع نطاق الأثر على الصعيد القطري، بتوجيه من استجابة أكثر تكاملا من جانب الأمم المتحدة، من خلال آليتين رئيسيتين هما: (أ) رسملة صندوق السياسات المشترك للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال السياسات المتكاملة بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار سنويا؛ و (ب) تحقيق طفرة كمّية في المساهمات المقدمة إلى صندوق بناء السلام. ويهدف صندوق السياسات المشترك إلى توفير القدرات اللازمة للمنسقين المقيمين وجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لمساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٥٧ - ومن شأن صناديق التمويل الجماعي القُطرية هذه، التي ترتبط ارتباطا واضحا بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن تمكّن المنسقين المقيمين من تعبئة المجموعة الكاملة من القدرات والتعاون المشترك بين الوكالات اللازمة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثّل صندوق بناء السلام أداة حاسمة أخرى في الوقت الذي نكثف فيه جهودنا لبناء القدرة على الصمود ونقوم على نطاق أوسع بدفع عجلة إجراءات الأمم المتحدة المتكاملة في مجال الوقاية.

١٥٨ - وستشكل التكلفة الإجمالية لنظام المنسقين المقيمين الجديد وصندوق التكامل وصندوق السياسات المشترك المرسمل من أجل النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال السياسات المتكاملة، إذا ما حسبت مجتمعة، نسبة ٢ في المائة من المساهمات التي تلقتها الأمم المتحدة للأغراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١٦ وقدرها ٢٩,٥ بليون دولار. وبالنظر إلى إمكانات التغيير التي تنطوي عليها خطة عام ٢٠٣٠ والدور المحدد الذي تتوقع الدول الأعضاء بحق من الأمم المتحدة أن تضطلع به والطابع الملح الذي تتسم به مهمتنا الجماعية، يبدو أن هذا أقل ما ينبغي أن نسعى إليه.

الشكل الرابع
الالتزامات المتبادلة لاتفاق التمويل

١٥٩ - ولتنفيذ اتفاق التمويل، أعتزم إقامة حوار بشأن التمويل مع الدول الأعضاء خلال عام ٢٠١٨، بقيادة نائبة الأمين العام بصفتها رئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي غضون ذلك، نشجع الدول الأعضاء القادرة على التصرف، على أن تستهدف اتخاذ تدابير فورية يمكن اعتمادها دون التأثير على عمليات الموافقة البرلمانية الجارية بالفعل. ومن المهم التصرف بسرعة للاستفادة من الزخم الموالي للتغيير.

١٦٠ - وفي نهاية المطاف، سيتوقف نجاح اتفاق التمويل على وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها. وإن عدم وفاء أي منا بالالتزامات سيؤدي إلى وقوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في حلقة من تدهور الموارد الأساسية وإلى الحد بشكل خطير من تركيزها الاستراتيجي والتزامها في الأجل الطويل بفعل شدة تقييد الموارد غير الأساسية المخصصة.

١٦١ - وأقرّ بأن هذه الطلبات كبيرة في وقت تشهد فيه العديد من الدول الأعضاء بيئات مالية مقيدة وتمحيصا متزايدا من برلماناتها ودافعي الضرائب فيها. وقد سمعنا بوضوح تام من الدول الأعضاء أن اتفاق التمويل سيتطلب إجراء تغييرات متناسبة في الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن النتائج في المنظومة. وفي نهاية المطاف، إن ما يجب أن يثبت ضرورة التغيير هو الواقعُ البشري المعاش الكامن خلف هذه الأرقام والأهداف - أي واقع المجتمعاتُ التي تكتسحها العواصف والصدمات الناجمة عن المناخ؛ والأوبئة الصحية؛ وتصاعد مستويات عدم المساواة؛ ومواجهة واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم شكلا ما من أشكال العنف - والتزامُنا المشترك بكفالة ألا نترك أحدا خلف الركب وأن نصل أولا إلى أشد المتخلفين عنه.

تاسعا - الاستنتاجات

ألف - الإعداد للتغيير

١٦٢ - في إطار استجابتنا للقرار ٧١/٢٤٣، سعينا إلى اعتماد نهج طموح هو إعادة تنظيم المنظمة بإحكام من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهذا أقل ما تقتضيه احتياجات الناس ومطالب عصرنا. فالنُهج القائمة على بقاء الأمور على حالها والإصلاحات الترقيعية لن تفضي إلى الدعم الذي تحتاجه البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والاستفادة من السبل الناجعة أمر بالغ الأهمية، ولكنها غير كافية إذا ما أريد للمنظمة أن تظل شريكا مهما في وقت تواجه فيه البلدان خططها الإنمائية الأكثر طموحا حتى الآن.

١٦٣ - وتتيح التغييرات المقترحة مجتمعةً سبيلا جريئا ولكنه واقعي للمضي قدما. وهذه التغييرات تشكل مجموعة غير قابلة للتجزئة يعزز بعضها بعضا. والفصل بين مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يؤدي إلى تغيير كفيل بإحداث تحول إلا إذا اقترن بتدابير مُحكمة لتعزيز سلطات المنسقين المقيمين وآلياتهم ومواردهم. وستتوقّف التغييرات المقترحة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر مجالس الإدارة في الأمم المتحدة على تعزيز قدرة المنظومة على الإبلاغ عن الإجراءات التي تُتّخذ على نطاق المنظومة، وخضوعها للمساءلة عن هذه الإجراءات. ويشكل التمويل الأكثر مرونة أساسا لجميع الجهود. وتؤدي إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا إلى تعزيز أثر الإصلاحات المتزامنة في الإدارة الداخلية وهيكل السلام والأمن.

١٦٤ - وليس لدينا وقت نضيعه. فقد مر عامان بالفعل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولضمان تمكننا من تحقيق أهدافنا المشتركة، إنني بصدد اتخاذ جميع التدابير الممكنة، في إطار الولايات الحالية، لتعزيز تماسك النظام وخضوعه للمساءلة وفعاليته. وقد أسندتُ إلى نائبة الأمين العام مسؤوليات شاملة عن التنمية المستدامة، مع التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالموقف المبين في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء. وأنشأت لجنة تنفيذية لتتولى تعزيز عملية صنع القرار على نحو متكامل، بالاستعانة بمدخلات استراتيجية مستمدة من الأمم المتحدة برمتها.

١٦٥ - وهذه الخطوات الأولية تضع بالفعل الأساس اللازم للهدف المحدد الذي أعلنت الدول الأعضاء أنها تسعى إليه، وهو وضع نظام تنسيق في مجال التنمية المستدامة يكون أكثر نزاهة وأكثر خضوعا للمساءلة. ويجري الآن بالفعل تشغيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المجددة واللجنة التوجيهية المشتركة

من أجل النهوض بالتنسيق في المجال الإنساني والإنمائي، وستقدمان حلولا على النطاق اللازم للتحديات التي تواجهها البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد شرعت في وضع استراتيجيات لزيادة الإجراءات الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في النهوض بالعمل المناخي وتمويل التنمية. وإنني أعول على الدول الأعضاء لدعم التغييرات الإضافية المقترحة في هذا التقرير، والتي ستكون حاسمة لإعادة تأكيد المكانة التي تحتلها التنمية المستدامة في صميم عملنا.

١٦٦ - وسيكون العمل المقبل مكثفا ومعقدا. فالتغيير ليس سهلا أبدا، ولا هو بالحدث الذي يقع مرة واحدة. فهو عملية ينفذها ويشكل مصدر إلهامها أعظمُ ما نملك - ألا وهو موظفونا الملتزمون بإيجاد طرق مبتكرة لتنفيذ ولايات المنظمة. وإننا نتخذ خطوات لضمان أن تكون عملية التغيير هذه سلسة ومتدرجة بشكل جيد. وإنني بصدد إنشاء فريق لإدارة التغيير للعمل بطريقة شاملة وشفافة من أجل التحضير للتنفيذ الكامل لجميع تدابير التغيير بعد موافقة الدول الأعضاء عليها.

١٦٧ - ونعتقد أن عملية التغيير يمكن أن تكتمل في غضون أربع سنوات من اتخاذ الدول الأعضاء للقرار. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ التوصيات الحاسمة، بما في ذلك إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنشيط نظام المنسقين المقيمين، بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وستحدد الجداول الزمنية الأخرى تمشيا مع قرارات الدول الأعضاء بشأن المقترحات.

باء - الولايات المطلوبة

١٦٨ - تمثّل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مسؤوليةً مشتركة. وقد بذلنا قصارى جهدنا للاستجابة للولايات المنصوص عليها في القرار ٢٤٣/٧١. وأطلب الآن دعم الدول الأعضاء للولايات التي ستتيح لنا ترجمة المقترحات المبينة في هذا التقرير إلى إجراءات، تحت قيادة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦٩ - وأطلب من الدول الأعضاء أن تدعم الرؤية والتوجّه اللذين تنطوي عليهما مجموعة الاقتراحات الواردة في هذا التقرير. وعلى وجه التحديد، أطلب من الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) الموافقة على التدابير المقترحة لتنشيط نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك إنشاء مهمة مخصصة للمنسقين المقيمين. وفي إطار تنشيط النظام، ستعتمد الحكومات المنسقين المقيمين بوصفهم ممثلي الأمم المتحدة الأعلى رتبة داخل البلد في مجال التنمية، على أن يدعمهم مكتب معزز ومستقل تابع لمجموعة التنمية المستدامة؛

(ب) دعم النهج المقترح لوضع جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك استخدام معايير إرشادية للمساعدة في توجيه وجود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري؛

(ج) الموافقة على النهج التدريجي المقترح لتجديد النهج الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(د) النظر في بدء عملية من أجل بحث وتفعيل المقترحات المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للكيانات الموجودة في نيويورك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) **دعم دعوتي إلى توفير استجابة مؤسسية أقوى ووضع نهج على نطاق المنظومة للشراكات فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠؛**

(و) **إقرار إطار اتفاق التمويل انطلاقا من روح تعاونية جديدة تزيد استثمارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أقصى حد، مع تمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لصالح الجميع.**

١٧٠ - وأود أن أرحب أيضا بتأييد الدول الأعضاء لنطاق الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، بوصفها إطارا توجيهيا وخريطة طريق لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لخطة عام ٢٠٣٠.

١٧١ - وبعد مرور عام واحد على اعتماد الدول الأعضاء للقرار المرجعي ٢٤٣/٧١، نقترب أكثر من أي وقت مضى من إنجاز إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والوفاء بطموحات خطة عام ٢٠٣٠. وهذه فرصة فريدة لا يمكننا ببساطة أن نفوتها. فقد يكون من السهل أحيانا أن نضيع في تفاصيل ما قد يبدو للعالم الخارجي أنه سياسة غامضة. ولكن لا يمكننا أبدا أن نغفل عن فحوى عملنا وفحوى هذا التقرير. فهما ينطويان على العمل من أجل الشعوب التي نخدمها وتحقيق أهدافنا المشتركة الطموحة وتنفيذ تعهدنا الجماعي بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وإنني بهذه الروح أعوّل على قيادة جميع الدول الأعضاء ودعمها للمضي قدما بهذه المقترحات.

المرفق

الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الغرض

١ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار أن يجري استعراضا للمهام الحالية والقدرات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بغية تحديد الثغرات والتداخلات في التغطية وتقديم توصيات لمعالجتها وتحديد المزايا النسبية وتحسين النهج المشترك بين الوكالات، وفقا للولايات ذات الصلة[(١١)].

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يضعوا، بقيادة الأمين العام، وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تترجم تلك التوصيات إلى إجراءات ملموسة للتكيف بشكل فعال ومتسق من أجل تحسين الدعم الجماعي المقدم من الكيانات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتتضمن كذلك خيارات لمواءمة طرائق التمويل مع مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنعكس في الخطط الاستراتيجية الجديدة ووثائق التخطيط المماثلة الخاصة بتلك الكيانات، وأن يقدموا هذه الوثيقة الاستراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٧ لكي ينظر فيها الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨.

٣ - وتمثل الوثيقة الاستراتيجية الحالية على نطاق المنظومة الاستجابةَ الأولية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للولايات الواردة في القرار ٢٤٣/٧١. وتحدد إجراءات ملموسة وخريطة طريق أولية لدعم أكثر تماسكا تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى البلدان في مجال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على أن تواصل تنقيحها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصدار الأمين العام لتقرير المتابعة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما يتصل بذلك من قرارات تتخذها الدول الأعضاء.

٤ - وقد صيغت الوثيقة الاستراتيجية في البداية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وستجري مواءمتها فيما بعد مع دورة السنوات الأربع للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وهي تستند إلى تقييم الوظائف والقدرات التي طلبه الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتقرير الأمين العام المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - كفالة مستقبل أفضل للجميع“ (A/72/124-E/2018/3)، المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومنذ وضع مخطط الوظائف والقدرات الحالية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أجري أيضا استعراض لهياكل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي وجاهزيتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد وفرت نتائج الاستعراض الإقليمي توجيهات إضافية بشأن أفضل السبل لمعالجة التوصيات الداعية إلى سد الثغرات في القدرات أو تعزيز مجموعات المهارات الحالية اللازمة للاستجابة

(١١) القرار ٢٤٣/٧١، الفقرة ١٩.

لخطة عام ٢٠٣٠. وستسترشد عملية متابعة التوصيات بتقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ – وعدنا بكفالة الكرامة والازدهار والسلام على كوكب صحي“؛ والإصلاح الإداري الموازي؛ وإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن؛ وتقرير الأمين العام الذي سيصدر قريبا عن بناء السلام وإدامة السلام.

٥ – وتستند الوثيقة الاستراتيجية إلى الأفكار التوجيهية الرئيسية التي ارتكز عليها تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بما في ذلك إعادة تأكيد الرؤية المشتركة التي تتمثل في اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة الدعوة لصالح الفئات المقصية والضعيفة، وعملها مع الشركاء الوطنيين في النهوض بجميع حقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية[١٢]، مع التأكيد على أن منظمتنا يجب أن تكون ثابتة في التمسك بالقيم والمعايير العالمية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمتنا، متحلية بالمرونة في تكييف وجودها، ودعمها ومهاراتها تمشيا مع حالة كل بلد[١٣]. وتشدد على الحاجة إلى ما يلي: التعجيل بنقل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وزيادة التركيز على تمويل التنمية؛ وإنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الأكثر تركيزا ومرونة وتماسكا وكفاءة؛ ووجود منسقين مقيمين مستقلين ومحايدين ومتمكنين يتخذون من التنمية المستدامة ولاية أساسية لهم؛ وتعزيز قيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات؛ وزيادة اتساق صوت الأمم المتحدة في مجال السياسات على الصعيد الإقليمي؛ وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالنتائج على نطاق المنظومة؛ ووضع اتفاق تمويل لدعم جهود الإصلاح.

٦ – وتعكس الوثيقة الاستراتيجية مجموعة أولية من استجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلك الأفكار، وهذه الاستجابات ترتكز على أربعة مبادئ توجيهية:

(أ) الاتساق والمواءمة في دعم خطة عام ٢٠٣٠ على نطاق ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) الوظائف المؤداة على نطاق المنظومة التي يلزم تعزيزها دعما لخطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) الأدوات على نطاق المنظومة لقياس النتائج الجماعية ورصدها والإبلاغ عنها؛

(د) آليات التمويل الأكثر فعالية لدعم هذه الجهود.

٧ – وقد جرى بيان الاستجابات بإيجاز في الإطار المبين أدناه.

(١٢) A/72/124-E/2018/3 الفقرة ١٤.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

التأطير الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (استعراض عام رفيع المستوى)

خطة عام ٢٠٣٠

أهداف التنمية المستدامة

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٣ الصحة والرفاه
٤ التعليم الجيد
٥ المساواة بين الجنسين
٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٣ العمل المناخي
١٤ الحياة تحت الماء
١٥ الحياة في البر
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

على الصعيد القطري

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مرتبة من حيث الأولوية ومتسلسلة بما يعكس الأولويات والحالة على الصعيد القطري والقيمة المضافة للأمم المتحدة

على الصعيد الإقليمي

ترتيب المساهمات الاستراتيجية من حيث الأولوية وتسلسلها بما يعكس الأولويات والحالات الإقليمية ودون الإقليمية ودعم الأمم المتحدة على الصعيد القطري

على الصعيد العالمي

التركيز على البشر والكوكب

الاتساق والمواءمة

الاتساق الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة

- تعزيز اتساق الوظائف والقدرات الإقليمية
- المبادرات الرئيسية على العالمي
- الاستعراض الاستراتيجي السنوي للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى خطة عام ٢٠٣٠ وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مواءمة عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري مع أولويات أهداف التنمية المستدامة
- تعزيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي
- تعزيز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

الوظائف الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (القيمة الوظيفية المضافة)

القيمة الوظيفية المضـــافة لمنظومة الأمم المتحدة

- **حشد الموارد** — المساعدة المباشرة وغير المباشرة، وتيسير تعبئة الموارد المحلية، والموارد فيما بين بلدان الجنوب
- **التمويل** — وضع الاستثمارات والاستفادة منها والحصول على رأس المال وتعزيز الائتمان والتخفيف من حدة المخاطر
- **الشراكات** — دعوة أصحاب المصلحة، والاستفادة من الشراكات، وتيسير تبادل المعرفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي
- **تنمية القدرات والمساعدة التقنية** — الدعم المتكامل والمتسق لتعزيز الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة
- **جمع البيانات وتحليلها** — جمع وتحليل البيانات الشاملة والمفصلة لتوجيه الخيارات السياساتية المستندة إلى الأدلة والخاصة بسياقات محددة والشاملة
- **إسداء المشورة في مجال السياسات والقيادة الفكرية** — تقديم المشورة والقيادة الفكرية على نحو متكامل وقائم على أدلة لدعم إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية
- **الدعم المعياري** — دعم تنفيذ الاتفاقات والقواعد والمعايير العالمية ورصدها والإبلاغ عنها

النتائج على مستوى المنظومة

نتائج الأمم المتحدة على المستوى القطري

- المساهمة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
- المساهمة في المؤشرات العالمية/الإقليمية الأخرى
- المساهمة في المؤشرات الوطنية

نتائج الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي

- التقييمات الإقليمية للتقدم المحرز والثغرات في أهداف التنمية المستدامة
- المواءمة بين المؤشرات الوطنية/الإقليمية
- المساهمات في التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي
- التعلم من النظراء والمساهمات في المجاميع العالمية

نتائج الأمم المتحدة على المستوى العالمي

- التقدم المحرز على الصعيد القطري في ضوء أهداف التنمية المستدامة في مجملها
- التقدم المحرز وتتبع من هم أشد تخلفا عن الركب
- إجمالي مساهمة الأمم المتحدة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الجزء الأول: الاتساق والمواءمة دعما لخطة عام ٢٠٣٠

٨ - من الضروري أن يوضع الهيكل العالمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياقه وأن يُطبق على الصعيد القطري من خلال خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تستند التقييمات القطرية المشتركة، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليسترشد بها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى تحليل مشترك تجريه مجموعة متنوعة من المصادر والشركاء، وإلى فهم للعقبات والمخاطر والتحديات والفرص الخاصة بكل بلد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يتسق التركيز الموضوعي للأمم المتحدة، وبالتالي مهاراتها وقدراتها في بلد ما، مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، وبما يتسق مع أهداف الميثاق. وتمشيا مع التعهد الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب، تشكل القواعد والمعايير الدولية دعامة أساسية لعمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري ودورها الفريد، والتزامها وقوتها الدافعة من أجل صياغة نهج متكامل محوره البشر يدمج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين باعتبارهما عنصرين من العناصر الحاسمة.

٩ - وينبغي أن تأخذ جهود الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار القدرات الوطنية والمحلية وغيرها من القدرات على الصعيد القطري لدى وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ورصده وتنفيذه لصالح البلد. ويجب أن تستند أشكال وجود كيانات الأمم المتحدة في الأجل الطويل إلى منطق إطار العمل، وليس إلى القرارات المتعلقة بالبرمجة القائمة بذاتها التي تتخذها كيانات محددة أو إلى توافر التمويل من الجهات المانحة. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متماسكة ومتكاملة استراتيجيا على الصعيد القطري. ولن تتناول المنظومة نفسها سوى مجموعة فرعية من الأولويات والأهداف الأوسع نطاقا، استنادا إلى تحليلات القيمة المضافة المحتملة والقدرات القطرية للأمم المتحدة. وينبغي أن يصبح إطار العمل لوحده أهم أداة تخطيط تستخدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري دعما لخطة عام ٢٠٣٠. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون إطارا استراتيجيا وتشغيليا وموجها نحو تحقيق النتائج من أجل المشاركة الجماعية للأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في بلد ما.

١٠ - وينبغي أن يضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إطارا لالتزامه بعدم ترك أي أحد خلف الركب بوصفه المبدأ الشامل والموحد الذي يستند إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والاستدامة والقدرة على الصمود؛ والمساءلة. وينبغي أيضا أن يربط إطار العمل بين الجهود الإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة من أجل الحد من الأخطار والانتكاسات التي تعترض التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة وضمان الاستثمار المبكر في أسس القدرة على الصمود والاستقرار والتنمية الشاملة الطويلة الأجل والسلام. وينبغي في حالات الأزمات الطويلة على وجه الخصوص موائمة خطط الاستجابة الإنسانية المتعددة السنوات مع إطار العمل لضمان التركيز على النتائج الجماعية.

١١ - وقد يتعين على كيانات خاصة أن تكون متميزة من الناحية التشغيلية و/أو المرئية من أجل الوفاء بولايات أو مبادئ محددة في المجال الإنساني، مع الاتساق من الناحية الاستراتيجية في الوقت نفسه في العمل الذي تقوم به على أرض الواقع. ويمكن تحقيق التكامل من خلال تطبيق منظور موحد في جميع ركائز الأمم المتحدة دون المساس بهذه الولايات المحددة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢ - ويكتسي التكامل والتنسيق الفعالان أهمية أساسية لتعظيم مساهمات المنظومة وقيمتها بالنسبة للبلدان. وقد تحققت خطوات كبيرة في تعزيز الأثر الجماعي والتعاوني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من

خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب أن يكون تحقيق التكامل وتقديم الخدمات بصورة أكثر فعالية أحد النتائج الرئيسية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن تركز المنظمة على مواطن وكيفية إحداث أكبر أثر في تحديد النتائج الجماعية من أجل المساهمة في النتائج القطرية. وفي البلدان التي تنفذ فيها عمليات سلام أو عمليات سياسية بحضور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يلزم أن يجري التخطيط والبرمجة والتمويل بطريقة متماسكة ومتسقة ترمي إلى الحد بصورة منهجية من الحاجة والخطر والضعف. وهذا بدوره يتطلب إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى التي تتحمل مسؤولية المساهمة في هذه النتائج ولديها القدرة على ذلك.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة دورها التنظيمي للمساعدة في توسيع نطاق المشاركة المجدية من جانب المجتمع المدني، ولا سيما الفئات المهمشة، لضمان دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للحكومات في الوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب أولا وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وكما أقر الأمين العام في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع“ (A/72/124-E/2018/3)، يلزم أيضا تحسين الاتساق والمواءمة على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقر من أجل تعزيز الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة للأفرقة القطرية، والتعبير عن الأولويات والحالات الإقليمية.

١٤ - وستؤدي الشراكات دورا حاسما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بإشراك الجهات الفاعلة خارج الأمم المتحدة من أجل حشد ما لديها من موارد وقدرات وطموحات والاستفادة منها. ولا يتطلب تحقيق الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إدماج هذه المجموعة المتنوعة من الشراكات القطرية في إطار تشغيلي واحد على المستوى القطري أو الإقليمي. فتكامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعني تعزيز المساءلة عن تحقيق النتائج المشتركة، مع توخي المرونة في العمل في إطار الولايات الفردية في طائفة واسعة من السياقات، مع كفالة وضع رؤية استراتيجية مشتركة والمساءلة المتبادلة عن النتائج الجماعية. وهناك حاجة إلى استجابة أقوى وأكثر تجانسا على نطاق المنظومة لاحتياجات خطة عام ٢٠٣٠ في مجال الشراكات.

١٥ - وبغية الاستجابة لخطة عام ٢٠٣٠ الشاملة والمتكاملة، يلزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التصدي بفعالية أكبر للثغرات في تغطية أهداف التنمية المستدامة التي جرى تحديدها في مخطط حزيران/يونيه للمهام والقدرات الحالية والتقييمات الإقليمية المختلفة للتقدم المحرز والثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية، وبوجه خاص ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي (الهدف ٦)، والطاقة (الهدف ٧)، والصناعة والهياكل الأساسية (الهدف ٩)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢)، والبيئة (الأهداف ١٣ و ١٤ و ١٥). ويلزمها أيضا السعي إلى مزيد من الوضوح واستكشاف أوجه التآزر في ما يتعلق بغايات أهداف التنمية المستدامة في المجالات التي يتداخل فيها عمل كيانات الأمم المتحدة، وتفتقر إلى توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات (على سبيل المثال، تنمية المشاريع والبيئة والتجارة والصناعة والاستثمار).

١٦ - ويلزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المضي قدما نحو تحسين الدعم المشترك بين الركائز، استنادا إلى الأطر والالتزامات والهياكل القائمة التي تتخطى أماكن العمل المنعزلة، وصوب المزيد من تحليل المخاطر والتخطيط المشتركين، والمشورة المتكاملة في مجال السياسات، والرصد والإبلاغ المشتركين. وسيتطلب هذا فهما أوضح للمسائل التي تتطلب استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتي يمكن معالجتها على

أفضل وجه من خلال استجابات مشتركة بين بضعة كيانات مختارة استنادا إلى ميزة نسبية تخصها، والتي يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال الشركاء الخارجيين.

١٧ - **التوصيات الاستراتيجية:**

(أ) **بحلول أوائل عام ٢٠١٨، تنفيذ أساليب العمل الجديدة المقترحة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي توفر منتدى لتفعيل التزام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالاتساق التشغيلي؛**

(ب) **بحلول عام ٢٠١٨، التفعيل الكامل للجنة التوجيه المشتركة التي أنشئت مؤخرا من أجل تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي على مستوى الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة، برئاسة نائبة الأمين العام، مع قيام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهام نائبي الرئيس، بغرض توجيه ودعم الجهود الميدانية الرامية إلى بلورة النتائج الجماعية وتنفيذها، على مدى سنوات عديدة، استنادا إلى الميزة النسبية لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وستسعى اللجنة التوجيهية المشتركة أيضا إلى ترسيخ قدر أكبر من أوجه التآزر في الأعمال الإنسانية والإنمائية، وكذلك الصلات التي تربطها بالسلام، وذلك دعما لخطة عام ٢٠٣٠؛**

(ج) **بحلول عام ٢٠١٩، ينبغي استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتعزيزه بوصفه أهم أداة إلزامية في إطار الأمم المتحدة للتخطيط والمساءلة عن النتائج في جميع البلدان. وينبغي أن يُصاغ على أساس إجراء حوار وطني بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد الأولويات والروابط الشاملة لعدة أهداف، وتحديد المؤشرات الوطنية التي ستركز المنظومة جهودها عليها، استنادا إلى القيمة المضافة التي تحققها الأمم المتحدة؛**

(د) **بحلول عام ٢٠١٩، ينبغي أن تستند مشاركة الأمم المتحدة دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في بلد من البلدان، سواء كانت الوكالات والصناديق والبرامج مقيمة أو غير مقيمة، إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة ومنحها الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالبلد. وينبغي إبلاغ المنسق المقيم بشكل تام بأي أعمال يُضطلع بها خارج نطاق إطار العمل؛**

(هـ) **سيجري الرؤساء التنفيذيون لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تحت قيادة نائبة الأمين العام، استعراضا استراتيجيا سنويا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستجري الاستعراضات في اجتماع المجموعة في الربع الأخير من السنة على هامش الدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وسيركز الاستعراض على ثلاثة أهداف هي: '١' تحديد مواطن القوة والضعف والثغرات وأوجه التداخل في تغطية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأهداف التنمية المستدامة؛ و '٢' كفالة التكامل والاتفاق على تقسيم العمل بشكل واضح بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ و '٣' البدء في مبادرات رئيسية على نطاق المنظومة لأغراض العمل الجماعي الذي تقوم به المنظومة (انظر الفقرة الفرعية (و) أدناه). وفي القيام بذلك، سيعكس الاستعراض أيضا التزام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحسين الدعم الشامل لمختلف الركائز؛**

(و) ستُستهل مجموعة من المبادرات العالمية الرئيسية الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستوضع مبادرات رئيسية في المجالات التي تعالج فيها الثغرات وأوجه التداخل والفرص القائمة في تغطية الأهداف الإنمائية بأكبر قدر من الفعالية من خلال استجابات جماعية تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تُوحِّد عمل كيانات الأمم المتحدة لدعم أهداف إنمائية محددة ذات نتائج متوقعة واضحة. وستستند بعض المبادرات الرئيسية إلى مبادرات قائمة مشتركة بين الوكالات متعلقة بمسائل ذات أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وستعزز تلك المبادرات. وفي البداية، سيُشرع في خمس مبادرات رئيسية استراتيجية للأمم المتحدة. ويمكن أن تلي ذلك مبادرات إضافية في السنوات القادمة. وستركز المبادرات الخمس على ما يلي:

'١' الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ (بناء على النهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ، الذي وافق عليه مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الأولى عام ٢٠١٧ (انظر: CEB/2017/4/Add.1))؛

'٢' الإجراءات المتعلقة بالمساواة (بناء على إطار العمل المشترك بشأن مكافحة عدم المساواة والتمييز، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (انظر: CEB/2016/6/Add.1)) ؛

'٣' الإجراءات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة (مبادرة تسليط الأضواء التي استُهلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛

'٤' الإجراءات المتعلقة بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة (بناء على نهج منظومة الأمم المتحدة إزاء ثورة البيانات، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (انظر: CEB/2015/1))؛

'٥' الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والقدرة على التكيف والوقاية (بناء على إطار العمل التحليلي المتعلق بالمخاطر والقدرة على الصمود، الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ (انظر: CEB/2017/6، المرفق الثالث).

ومن أجل كفالة اتباع نهج منظم ومتسق وشفاف في طريقة بدء المبادرات الرئيسية، ستقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع معايير ومنهجيات واضحة من أجل تحديد نطاق المبادرات والعملية التي يجري تعيينها بها؛

(ز) سيعزز التفاعل بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء من خلال التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته الموضوعية (في شباط/فبراير). وستركز التقارير المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ما يلي: '١' نتائج الاستعراض الاستراتيجي السنوي الذي تجريه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ و '٢' أي مقترحات أو معلومات مستكملة بشأن المبادرات الرئيسية الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

و '٣' عرض النتائج المتعلقة بالدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والمبادرات الرئيسية الجارية والتقدم المحرز في ما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

(ح) بحلول عام ٢٠١٩، سيجري تعزيز اتساق المهام والقدرات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم دعم أقوى إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وتحسين التصدي للتحديات التي تمتد عبر الحدود الوطنية، وتقديم دعم أقوى في مجال تحليل البيانات، والتشجيع على تبادل المعارف والابتكارات على الصعيد الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والثغرات التي المتصلة بها، وتعزيز التعاون الإقليمي، مع زيادة التركيز على الروابط الوظيفية المعيارية والدعوة والتحليلات القائمة على البيانات. وسيجري الاتفاق أيضا على بروتوكولات لتبادل البيانات على نطاق المنظومة.

١٨ - تنفيذ التوصيات:

(أ) ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة الدعم المقدم للجهود القطرية الرامية إلى وضع أهداف التنمية المستدامة في سياقها، بسبل منها دعم الاستعراضات الوطنية الطوعية والآليات الأخرى التي تساعد البلدان على ضمان التنفيذ الفعال، ومعالجة الروابط القطاعية، وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

(ب) سيجري تمكين المنسق المقيم من إعداد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة في السياق الخاص بكل بلد، والاضطلاع بالمسؤولية عن تنسيق هذا الدعم، تماشيا مع الخطط والأولويات الوطنية وعلى أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع احترام الطابع العالمي والمتكامل لخطة عام ٢٠٣٠، وتركيزها الذي محوره الإنسان، وترسيخ المعايير الدولية، والتطلع العام إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب؛

(ج) في بداية الدورات الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سيقود المنسق المقيم، بالتنسيق مع الفريق الإقليمي المعني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الحوار مع الحكومة بشأن أنجع شكل لوجود الأمم المتحدة في البلد، من أجل المضي قدما في تنفيذ إطار العمل، مع مراعاة الولايات المعيارية والإنسانية. وستنظر هيئة الأمم المتحدة المعنية، بالتشاور مع المنسق المقيم، في الحاجة إلى وجود مادي في البلد وفي نوع هذا الوجود. وعلى هذا الأساس، سيقدم المنسق المقيم إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التكوين المقترح لفريق الأمم المتحدة القطري للموافقة عليه داخليا ثم توصية الحكومة المضيفة باعتماده لاحقا.

الجزء الثاني – الوظائف المؤداة على نطاق المنظومة التي يلزم تعزيزها دعما لخطة عام ٢٠٣٠

١٩ - تدعم جميع الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ على نطاق مختلف أهداف وغايات التنمية المستدامة. ويشمل هذا النطاق المتنوع لبناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات والدعوة، وتفعيل قواعد ومعايير الأمم المتحدة.

٢٠ - وضمن هذه الأنشطة توجد سلسلة من الوظائف الأساسية ذات الأهمية المحورية للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠. وتشمل تلك الوظائف الوظائفَ الست الأساسية التالية للمنظومة:

(أ) تقديم الدعم المعياري المتكامل لتنفيذ الاتفاقات والقواعد والمعايير العالمية ورصدها وتقديم التقارير بشأنها (انظر الفقرة ٢١ (ب) من القرار ٧١/٢٤٣)؛

(ب) تقديم المشورة في مجال السياسات والريادة الفكرية بصورة متكاملة ومستندة إلى أدلة لدعم جهود البلدان في إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية (الفقرة ٢١ (أ) من المرجع نفسه)؛

(ج) جمع بيانات شاملة ومصنفة وتحليلها للاسترشاد بها في الخيارات السياساتية الشاملة القائمة على الأدلة والمحددة السياق (الفقرة ٢١ (ج) من المرجع نفسه)؛

(د) تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية (الفقرة ٢١ (ج) من المرجع نفسه)؛

(هـ) دعوة أصحاب المصلحة على صعيد الدوائر المستهدفة، والاستفادة من الشراكات، وتيسير تبادل المعرفة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (الفقرة ٢١ (د) و (هـ) من المرجع نفسه)؛

(و) الدعم المباشر وتقديم الخدمات، لا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، كتلك المنكوبة بالنزاع والتشريد والكوارث.

٢١ - وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، حدد الأمين العام، في الفقرات ٤٤ إلى ٤٦ من تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الدعم اللازم لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ بوصفه وظيفة أساسية أخرى مطلوبة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشمل ذلك تعزيز القدرات من أجل دعم البلدان في تصميم الاستثمارات والاستفادة منها، والاستفادة من القدرات المعيارية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويعني ذلك أيضا إقامة شراكات أقوى مع البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية والقطاع المالي الأوسع نطاقا من أجل الحصول على رأس المال، وإيجاد حلول أنجع لتحسين الائتمانات والتخفيف من حدة المخاطر، ومواءمة مختلف مصادر التمويل سعيا إلى تحقيق نتائج جماعية. ويقوم كل ما سبق على أساس دعم طويل الأمد تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى البلدان في تعبئة الموارد (توفير التحويلات والمساعدة المباشرة وغير المباشرة، وتيسير توليد الموارد المحلية وحشد الموارد من الجهات المانحة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب)، وتوفير الموارد بفعالية من خلال عمليات وجهود تقديم الخدمات.

٢٢ - وستُعزز النهج المتبعة على نطاق المنظومة وسيُواصل تطويرها لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الوفاء بشكل جماعي بهذه الوظائف الأساسية للمنظومة، التي تجسد بصورة مصغرة المزايا النسبية الفريدة التي تتمتع بها الأمم المتحدة. ومع أنه لن يتعين تقديم جميع أشكال الدعم في إطار كل وظيفة بصورة جماعية أو بطريقة متكاملة، فإن النهج المشتركة ستكفل فهما متسقا على نطاق المنظومة للوظائف وكذلك للمساهمات التي يتوقع أن تقدمها الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأداء تلك الوظائف.

٢٣ - **التوصيات الاستراتيجية:**

(أ) بحلول عام ٢٠١٩، سيبرز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مجموعة متكاملة من العروض التي تقدمها الأمم المتحدة وسيصوغها استنادا إلى أدوات قياس النتائج على نطاق المنظومة، وسيركز على نتائج مشتركة محددة، مرتبطة بالنتائج الوطنية، تأخذ في الاعتبار التعاون مع مجموعة أوسع نطاقا من الجهات الفاعلة على الصعيد القطري. وسيكون

فرادى رؤساء الوكالات مسؤولين عن ضمان فعالية النوعية، وبذل الجهود وتنفيذها ضمن نطاق المسؤوليات الخاصة بوكالة كل منهم، وسيكونون في الوقت نفسه مسؤولين عن النتائج الجماعية؛

(ب) بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ستضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خريطة طريق لإعداد تحليل مشترك أكثر تكاملا، وتحسين تسخير معارفها الداخلية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وتيسير الوصول إلى مجموعات البيانات القائمة ومصادر البيانات وجعلها أكثر اتساقا وعملية، من أجل سد الثغرات وأوجه القصور والتداخل في توليد البيانات وتصنيفها وتحليلها، وذلك تمشيا مع المبادئ الدولية لحماية البيانات؛

(ج) بحلول نهاية عام ٢٠١٩، ستضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجا موحدا للشراكات وستتعاون بشكل أكثر فعالية مع القطاع الخاص، بما يشمل وضع معايير متسقة خاصة بالعناية الواجبة تقوم على أفضل الممارسات القائمة، من المقرر إدراجها في نماذج وعمليات إشراك قطاع الأعمال التي تستخدمها الكيانات الأساسية. وستتحلى المنظومة أيضا بالاستباقية والاتساق في استخدام الدور التنظيمي الذي تضطلع به المنظمة من أجل المساعدة في إفساح المجال للمجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص، ضمان مشاركة الفئات المهمشة على نحو مجد؛

(د) في عام ٢٠١٨، استجابة لنداءات زيادة الدعم المقدم لتمويل التنمية، سيستهل الأمين العام استراتيجية مكرسة تُنفذ بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٤ - تنفيذ التوصيات:

ينبغي تمكين المنسق المقيم من أجل تعزيز جهود التكامل في المنظومة، وتحديد الثغرات والبحث عن أفضل حلول لها وتحديد أولوياتها والمساعدة على معالجتها من خلال تعزيز سبل الوصول إلى مصادر التمويل وآلياته.

الجزء الثالث: الأدوات المستخدمة على نطاق المنظومة لقياس النتائج ورصدها والإبلاغ عنها

٢٥ - يجب أن تصبح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر خضوعا للمساءلة عن تحقيق النتائج، بما في ذلك النتائج الجماعية. وسيكون هذا اختبارا حاسما لجدوى المنظمة في عصر أهداف التنمية المستدامة. وينبغي قياس مستوى مساءلة الأمم المتحدة ونتائجها بمدى فعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه المنظومة إلى البلدان في إحراز تقدم نحو التصدي للأخطار التي تهدد تحقيق أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة على النحو المبين في الخطط والأولويات الوطنية.

٢٦ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية قياس مساهمتها بصورة جماعية وفردية في خطة عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع الأهداف والمؤشرات الفعلية التي اعتمدتها الدول الأعضاء، ومن خلال استخدام النظم القطرية من أجل تتبع التقدم المحرز فيها إلى أقصى حد ممكن. وسيتطلب ذلك وضع نظم متسقة كافية لقياس النتائج ورصدها وتجميعها، وكفيلة بإتاحة المساءلة عن الأداء وتوفير القيمة مقابل المال بالنسبة للمنظومة عامة وكذلك لفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٧ - وينبغي أن يشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جميع النتائج التي تلتزم الأمم المتحدة بدعمها في بلد ما، وتوضع من خلال أهداف التنمية المستدامة. ويمكن قياس هذه النتائج من خلال ثلاثة أنواع من المؤشرات:

(أ) نتائج الأمم المتحدة المستمدة من مساهمة المنظمة المشتركة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتستخدِم هذه المؤشرات نفس وحدات القياس التي تستخدمها المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وتوفر صلة وصل بين إجراءات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. وتُصنف المؤشرات كذلك لإظهار السبل التي تسلكها الأمم المتحدة كي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما من خلال مؤشرات وسائل التنفيذ في إطار كل هدف؛

(ب) المؤشرات العالمية/الإقليمية الأخرى. وهي مستمدة من أطر عمل عالمية/إقليمية من غير أهداف التنمية المستدامة، وتسد ثغرات في غايات و/أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) المؤشرات الوطنية. يُحتفظ بهذا المستوى من تحليل الأثر لمؤشرات وطنية محددة قد تكون مهمة في سياق معين (استنادا إلى الأولويات القطرية).

٢٨ - ومواءمة نتائج وكالات الأمم المتحدة مع أهداف التنمية المستدامة باستخدام نهج مشترك أمر ضروري لتفادي الازدواجية والتناقض على نطاق المنظومة.

٢٩ - **التوصيات الاستراتيجية:**

(أ) **يجب أن تصبح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر خضوعا للمساءلة بشكل عام عن تحقيق النتائج، بما في ذلك النتائج الجماعية. وينبغي أن تحقق كل نتيجة من جانب الوكالات ذات الصلة، وأن تُجمَّع بالنسبة لجميع الوكالات المعنية في البلد. وعندئذ يمكن تجميع النتائج القطرية لإظهار المساهمة العالمية للمنظمة في أهداف التنمية المستدامة (التركيز على القياسات المشتركة والنتائج لا يمنع أي كيان من كيانات الأمم المتحدة من جمع و/أو قياس أدائه على أساس مؤشرات أداء إضافية قد تخص ذلك الكيان لوحده)؛**

(ب) **بحلول نهاية عام ٢٠١٩، ينبغي استحداث منصة إلكترونية على نطاق المنظومة لرصد مساهمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التقدم المحرز من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن تلك المساهمات. واستنادا إلى تحديد لنظم المعرفة المتعددة المستخدمة حاليا، ينبغي أن تستند منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى فوائد تلك الأدوات وأن تستحدث أداة مرنة وخفيفة ولكن فعالة لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء؛**

(ج) **وينبغي أن تتخذ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات لضمان أنها في وضع يسمح بتقديم معلومات مجمعة، بحلول عام ٢٠٢١، بشأن النتائج على نطاق المنظومة، عن طريق المواءمة التدريجية لمنهجيات جمع البيانات والإبلاغ عنها داخل المنظومة.**

٣٠ - **تنفيذ التوصيات:**

(أ) **ينبغي الإبلاغ سنويا عن النتائج على نطاق المنظومة على جميع المستويات؛**

(ب) **ينبغي تعزيز الشفافية بشأن النفقات والنتائج الخاصة بكل كيان من خلال الانضمام على مستوى المنظومة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وذلك لضمان إطلاع الدول والمواطنين على نفقاتنا.**

الجزء الرابع: آليات التمويل اللازمة لدعم هذه الجهود

٣١ - ستتوقف بصورة حاسمة قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إعادة تنظيم نفسها بفعالية من أجل تحقيق نتائج جماعية على تحول مقابل في طريقة تمويل المنظومة بما يساعد على توسيع وتعزيز نطاق قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتعين أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إعادة تنظيمها بصورة استراتيجية قادرة على الاعتماد على أدوات مالية متاحة على نطاق المنظومة مناسبة أيضا لأداء وظيفتها وتكافئ وتحفز على الدعم المتسق المقدم للوظائف الأساسية والتغييرات التي يسعى النظام إلى تعزيزها. ولا بد من عكس الاتجاه نحو الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية، وزيادة التخصيص وأنماط التمويل غير القابلة للتنبؤ والقصيرة الأجل، التي أصبحت تعاني من جراءها الوظائف الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من نقص في التمويل، لتهيئة بيئة تشجع على التعاون والتكامل وإيجاد أوجه التآزر.

٣٢ - ولا بد من الإسراع باستعراض حالة ترتيبات التمويل، بما في ذلك التمويل الجماعي، من أجل تحسين مواءمة الموارد مع أداء الوظائف الأساسية اللازمة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع إتاحة مواءمة التمويل وتسلسله على نحو مناسب من أجل تحقيق الأولويات القصيرة والطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، ينبغي منح الأولوية لإنشاء منتدى تمويل ابتكاري يساعد على بناء قاعدة معارف وقدرات وخبرات وموارد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأغراض التمويل المبتكر. وربما تشمل آليات التمويل مساهمات مقدمة على مستوى القطري ترتبط بنتائج محددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحت إشراف المنسق المقيم، وليس وكالات أو صناديق أو برامج محددة تابعة للأمم المتحدة.

٣٣ - وتتطلب فعالية تحقيق النتائج الجماعية الواردة في الوثيقة الاستراتيجية زيادة الاستثمار في آليات التمويل الجماعي، لا سيما في دعم الوظائف الأساسية التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمكن أيضا دعم المبادرات الرئيسية المنفذة على نطاق المنظومة ماليا من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات، التي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يديره البرنامج الإنمائي. وقد أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخرا صندوقا مشتركا للسياسات للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال السياسات المتكاملة، ويهدف إلى الوصول إلى نطاق كبير من أجل دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وصندوق السياسات المشترك مصمم ليكون مثالا للكيفية التي يمكن بها ربط التمويل بالوظائف والنتائج الجماعية بفعالية، أي دعم السياسات المتكاملة في هذه الحالة.

٣٤ - وستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل جماعي على مواصلة استكشاف نهج التمويل المبتكرة من خلال مختبر تمويل مبتكر على نطاق الأمم المتحدة. ومن الضروري العمل معا على صعيد المنظومة في هذا المجال لتحقيق التآزر وبلوغ نطاق كاف. وللاستفادة من الفرص التي يتيحها التمويل الابتكاري، يمكن أن تلتزم الدول الأعضاء بتوفير التمويل الأولي للاستثمارات الأولية ودعم ترتيبات مرنة للحلول المبتكرة لتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك هياكل الحوكمة وأطر المساءلة المناسبة.

٣٥ - **التوصيات الاستراتيجية:**

(أ) **اتفاق التمويل: ينبغي أن تسعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط للتوصل إلى اتفاق تمويل مع الدول الأعضاء لتعزيز الدعم المؤسسي الأساسي وموائمته مع الدعم المقدم للوظائف الأساسية والنتائج التي يتعين تحقيقها في دعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يؤكد اتفاق التمويل بوضوح الحاجة إلى إتاحة موارد مالية أكبر بكثير لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من توفير نطاق الدعم الذي ستحتاجه الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة؛**

(ب) **في إطار اتفاق التمويل، سيلتزم كل كيان بإجراءات محددة تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة على نطاق المنظومة. وسيشمل ذلك تعزيز الشفافية في ما يتعلق بالبيانات المالية، والاتساق التام مع سياسات استرداد التكاليف الحالية، وتعزيز الالتزام بتخصيص حصة أكبر من الموارد إلى الأنشطة المشتركة؛**

(ج) **التمويل الجماعي على الصعيد القطري: ينبغي أن تسعى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بنشاط إلى إنشاء آليات تمويل جماعي على الصعيد القطري متسقة مع هيكل النتائج الذي حدده إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وليس فرادى وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها.**

استنتاج

٣٦ - تسلم الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة بالحاجة إلى إيجاد سبل جديدة للعمل. وتسلم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفوائد العمل المتسق والخضوع للمساءلة بشكل جماعي عن النتائج، مع اتخاذ تدابير لزيادة التعاون مع الجهات الخارجية والاتساق مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة، وهو أمر لازم للأمم المتحدة للمساهمة بفعالية في توسيع نطاق الجهود المبذولة على الصعيد القطري. ومن الواضح تماما أن من الضروري العمل على نحو أكثر تكاملا سواء تعلق الأمر بالعمل بصورة تعاونية على مستوى الميثاق، أو بأخذ نظرة عامة عن التدخلات المنفذة لدعم خطة العمل لعام ٢٠٣٠، أو بالعمل معا لتوليد دعم متكامل في مجال السياسات. وترد في هذه الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة مجموعة أولية من الأفكار عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز هذا التعاون. وسيتواصل في السنوات المقبلة بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق، بناء على الدروس المستفادة من هذه الإجراءات الأولية والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء.